



سياسية - فكرية - ثقافية

اقتصادية اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي

المسار- العدد (12) - كانون الثاني/يناير 2018

الافتتاحية:

حول الوضع الاقليمي

يقول ستيفن كاهان كاتب ومخرج فيلم "syriana" الى أن هذا المصطلح يشير "الى سعي الانسان المستمر لإعادة خلق منطقة جغرافية لكي تتناسب مع حاجاته الخاصة", وسمع به لأول مرة في مراكز الدراسات الاميركية بواشنطن. وأنه فهم عام 2002 ان هذا المصطلح يدل على "اعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط" ولكن العالم الآن وليس فقط الشرق الأوسط يضج بالتغيير وباستعارة عبارة كوندليزا رايس فان العالم حاليا يشهد مخاض ولادة جديدة. فإدارة ترامب تقوم بقصد او بغير قصد من خلال التركيز على مصلحة اميركا المباشرة وتجاهل مصالح الحلفاء على تغيير قواعد اللعبة التي اعتمدها

اميركا بعد الحرب العالمية الثانية وهي تقوم بتشكيل واقع جديد يدفع الكثير من القوى العالمية للبحث عن ذاتها ومصالحها. فأوروبا بدأت تشعر بانكشافها امامروسيا ووقوعها بين فكي كماشة (بوتين و ترامب) فكلالهما يتمنيان وربما يسعيان لتحطيم الاتحاد الاوروبي كما يشجعان التيارات الشعبوية والتي تنتمي في القارة من شرقها حيث يزداد التعصب ومعادات الاجانب وصولا الى بريطانيا التي صوتت بدفع من هذه الحركات لاجراء استفتاء للخروج من الاتحاد الاوروبي, ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية تصل الشعبوية الى المانيا قلب اوروباومجرد عودة الذكريات لهذا البلد تثير فزع العالم. وبريطانيا العظمى التي ترى نفسها مستشارة ومرشدة أميركا تجد نفسها متجاهلة من قبل ادارة ترامب بل لا تعرف متى ستوقع على اتفاقاقتصادي جديد مع اميركا بسبب خروجها المنتظر من الاتحاد الاوروبي, وتركيا ترى ان حليفها الاقرب في الناتو يتحالف مع عدوها الاول (والوحيد القادر على ايدائها من الداخل) حزب العمال الكردستاني في سوريا. وايران ترى عودة العداء الاميركي المباشر لنظامها بل وتسعير العداء بشكل لم يسبق له مثيل من قبل السعودية قومية وطائفيا وشعبيا. وروسيا المتوسمة خيرا بترامبأعدت حساباتها فالعداء الاميركي لروسيا أصبح أشد والعقوبات بدل أن تزال ازدادت قوة ودقة واوكرانيا اصبحت تتلقى أسلحة نوعية والتلاقي الوحيد مع الادارة الاميركية في سوريا غير اكيذوالاتفاقات الميرمة بين الطرفين ربما لن توضع في التنفيذ القريب, كل هذا وغيره يجعل العالم أكثر هبولى وقل استقرار أي أكثر "syriana".

بعد أزمتي السويس عام 1956 واحتلال العراق عالم 2003 هذه هي المرة الثالثة بعد الحرب العالمية الثانية التي تتعرض به العلاقات الاوروبية الاميركية لأزمة حقيقية وبعد التنافر بين ميركلوترامب وعدم اكترائه برئاسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي وجد الأوروبيون صلة بينهم وبين الادارة الاميركية عبر الرئيس الفرنسي ماكرون الذي حاول مد جسور بين ضفتي الاطلسي والوصول الى قواسم مشتركة وقد نجح مرحليا في الحفاظ على الاتفاق النووي وفشل في قضية المناخ. اذا كان الوضع عالميا بهذه الهيئة فعند الوصول لمنطقتنا تزداد الامور تعقيدا, فقد عاد ترامب فيالمنطقة الى مثلث التحالف الذهبي السعودية ومصر واسرائيل بغية تشكيل حاجز قوي بوجه ايران, ولعبت السعودية رأس الحربة في هذه الاستراتيجية بينما ظل الدور المصري مساندا ومستترا تحضيرا لدور جديد لمصر في المستقبل القريب, وكان الامير السعودي الشاب محمد بن سلمان قاد مجموعة من التغييرات الداخلية حيث غير من قواعد الحكم ولجم المؤسسة الدينية عن التدخل في حياة الناس واستعدى الامراء بأفصائهم عن شؤون الحكم وبحملته على الفساد؟ وتغييرات خارجية بدئها بحرب اليمن الى العداء مع قطر ثم الخلاف مع ايران والتنسيق المحتمل مع اسرائيل حول ايران, كل هذا يجعل السعودية في حالة استنفار واستنزاف دائم ولا تقبل بالخروج عن مشورتها في المنطقة.

وتحاول الادارة الاميركية سحب العراق من المظلة الايرانية عبر شق البيت الشيعي ودعم تحالفات جديدة داخل العراق وبين العراق والدول الخليجية. كما ان اسرائيل رجعت لموقعها الرئيس كقاعدة امامية لأميركا والغرب وما اعلان القدس عاصمة لإسرائيل سوى تعبيراً عن هذه السياسة, كما تحاول تحجيم ايران في سوريا عبر التفاوض مع روسيا وهذا ما عبر عنه حرفيا تيلرسون. ان جديد المنطقة عما قبل "الربيع العربي" هو روسيا فلم تعد دولة بعيدة بل اصبحت بعد التدخل في سوريا والقواعد الروسية تعتبر دولة جوار لدول المنطقة وان استقرار روسيا في المنطقة وبحثها عنمشاريع نقل النفط والغاز يدفعها لإقامة علاقات جيدة مع دول المنطقة فلم توفر جهدا لاستعدادت العلاقات مع تركيا وبالتشارك مع ايران توصلت لمؤتمرات استانا التي ضمنت مصالح الدول الثلاث في سوريا وشبكت مع مصر علاقات متميزة كللتها باتفاقات اقتصادية ضخمة حيث بدأت بتنفيذ المدينة الصناعية الروسية بجانب قناة السويس واشترت روسنفت 30% من حقل ظهر العملاق أكبر حوض غاز في المتوسط ووقعت مصر وروسيا في 11 كانون أول تنفيذ محطة الضبعة النووية العملاقة, وانضمت السعودية الى راغبي العلاقة مع روسيا وبعد زيارة الملك السعودي لموسكووتوقيعه لاتفاقات اقتصادية معها وشراء صواريخ s400 تكون روسيا للمرة الأولى في تاريخها شبكت علاقات متميزة مع الدول الاقليمية الأربع الكبار, تختزل

زيارة بوتين في يوم واحد ثلاثة دول سوريا ومصر وتركيا وتوقيع اتفاقين نوويين في الضبعة ومرسين بداية عصر روسي جديد في المنطقة يقوم على ملئ اي فراغ تتركه الولايات المتحدة بدون اي صدام معها، وهذا ما عمل عليه في سوريا عبر شراكة تركية ايرانية ومحاولة ارضاء السعودية عبر الوفد المفاوض وأخذ تعهدات من الرئيس السوري لإبداء مرونة وبعض التنازلات في جنيف وبهذا تهيء للمرحلة الثانية من الأزمة السورية وتحضيرا لإمكانية اتفاق في جنيف وجلب الاموال الدولية لتكون سوريا نهاية زلزال الحركات المسلحة (الاسلاموية) في المنطقة وبداية عودة الدول المركزية المدعومة خارجيا.

تبدو الأزمة السورية في مرحلة مختلفة كليا عما مضى وان وجود وفد مفاوض مقابل وفد النظام ينزع اي حجج لبدء مفاوضات جدية وان الضغط الدولي قد يدفع للوصول لاتفاق مقبول من الطرفين، كما أن روسيا لازالت تلوح بمؤتمر سوتشي في وجه المعارضة والدول الغربية حال فشل جنيف، ولكن هل استعدت المعارضة لليوم الذي يلي أي اتفاق؟

روسيا بعد الاتحاد السوفياتي.. والصراع على البلقان الأوراسي

أطلق برجينسكي مصطلح البلقان الأوراسي على جمهوريات القوقاز (جورجيا، وجمهورية أذربيجان، وأرمينيا) وآسيا الوسطى (كازاخستان، أوزبكستان، قرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أفغانستان)، وإلى حد ما كل من إيران وتركيا، بالإضافة الى البلقان الاوربي، والذي اعتبره قلب العالم الاوراسي الممتد من البرتغال الى مضيق بيرينغ ومن لابلاند الى ماليزيا، والتي شكل تاريخيا منطقة النفوذ لأي امبراطورية كان لها سيطرة عالمية.

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي فراغا جيوبوليتيا في هذه المنطقة، وبشكل استثنائي سيطرت عليه لأول مرة في التاريخ قوة غير اوراسية (الولايات المتحدة)، ولم تكن هذه السيطرة استثنائية فقط من حيث انها قوة غير اوراسية ولكن ايضا من حيث مقومات هذه القوة فأميركا كانت تحتل مرتبة عليا في المجالات الحاسمة الأربعة للقوة العالمية :

وهي المجال العسكري الذي تملك فيه قدرة وصول عالمية لا مثيل لها، والمجال الاقتصاد الذي تبقى فيه ذات قدرة تحرك رئيسية في النمو العالمي. حتى ولو واجهت تحديات في بعض المظاهر من قبل بعض الدول (لا تملك أي دولة منهما المزايا الأخرى للقوة العالمية)، والمجال التكنولوجي حيث تحافظ فيه على المجالات الحساسة في الابتكار؛ والمجال الثقافي الذي تتمتع فيه، بالرغم من بعض السلبيات، راء لا يمكن منافسته، وخاصة بين شبان العالم، الذي يرون في الولايات المتحدة دولة تملك نفوذا سياسياً لا تقترب أي دولة أخرى من مجال القدرة على منافسته. وهكذا، فإن الجمع بين هذه المجالات الأربعة هو الذي يجعل من أميركا تلك القوة العظمى العالمية الوحيدة.

كان الجهد الرئيسي الأمريكي متوجها لمنع ظهور قوة اوراسية جديدة تهدد هذه الهيمنة الامريكي الاستثنائية. فعملت خلال العقد الأخير من القرن الماضي على إعاقة إعادة الهيمنة الروسية على البلقان الاوراسي الذي شكل منطقة الاشتباك بعد المشاكل التي واجهها اندماج روسيا مع الغرب في عهد يلتسن، والتي كانت تتوقع احتراما أكبر لها ولمصالحها في شرق اوربا ووسط اسيا.

سيطرة على روسيا بعد سقوط الاتحاد ثلاثة اتجاهات رئيسية:

اتجاه بزعامة يلتسن ووزير خارجيته ايغور غيرار كان يعول على الدعم الغربي وقروض صندوق النقد الدولي لحل مشاكل روسية الاقتصادية.

واتجاه يركز على العلاقات مع الدول الأوروبية ويدعو الى علاقات جيدة مع الصين والخصخصة البيئية والتعاون مع الغرب.

واتجاه يضم تجمع من القوميين والشيوعيين الذي كان يرى في الغرب عدوا ويدعو الى انشاء سلطة مركزية روسية قوية وإعادة السيطرة على الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي.

حاول يلتسين تقديم نفسه شريكا ليبراليا للغرب, وحاول دمج روسية في الهياكل الاقتصادية والسياسية للغرب, وقام باتباع سياسة اقتصادية تعتمد على الصدمة لتحقيق اثر إيجابي على الاقتصاد تمثلت بمحاولة ابعاد الدولة عن الاقتصاد والتخصيص السريع لقطاعات الدولة في محاولة لجذب الرساميل الغربية, ولكن كانت النتيجة كارثية على الاقتصاد الروسي, وعلى العكس لم تحصل روسيا على الا على مساعدات قليلة من الغرب بالإضافة الى اتهام المخابرات الامريكية بدعم المتمردين في الشيشان, وفهمت هذه الاجراءات في الغرب بأنها إعلان هزيمة روسيا حسب ما جاء على لسان بوش الاب الذي أعلن أمريكا القوة الوحيدة المسيطرة في العالم.,

ظهرت نتائج السخط في روسيا على الالهانة الامريكية في انتخابات 1995 حيث سيطر الشيوعيون على البرلمان الروسي, وتم تعيين الشيوعي المخضرم بريماكوف المؤيد لتقارب مع الصين وإيران وزيرا للخارجية كدليل على النية بتعاطي مختلف مع الغرب.

كانت الاستراتيجية الامريكية تركز على دعم الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي, وتنمية النزعة الاستقلالية لديها بدعمها اقتصاديا, او بضمها الى حلف شمال الاطلسي والاتحاد الاوربي , التي كانت ترى فيه رأس الجسر الديمقراطي (بحسب تعبير برجينسكي) والتي يشكل استمرار توسعة توسعا لنفوذ امريكا وهيمنتها على المحيط الحيوي لروسيا, ففي عام 1999 تم ضم ثلاث دول لحلف الناتو كانت تعتبر ذو اهمية عسكرية كبيرة في حلف وارسو هي المجر بولندا وجمهورية التشيك لتعود وتضم للاتحاد الاوربي في عام 2004 بالإضافة الى استونيا ولاتفيا ليتوانيا وسلوفكيا وسلوفينيا بالإضافة لضمها ايضا للاتحاد الاوربي , وفي عام 2007 تم ضم بلغاريا ورومانيا للاتحاد الاوربي وكذلك كرواتيا في 2013, بالإضافة لنشرها قواعد في. كل من اوزباكستان وقرقيزستان الجمهوريتان السوفيتيتان السابقتان

احتلت أوكرانيا وأذربيجان مكانا خاصا في حسابات صناع القرار في كل من روسيا وامريكا, فبحسب رأي برجنسكي تحتل أوكرانيا مكانا جديدا وهاما في رقعة الشطرنج الأوراسية، فهي دولة محورية جيوبوليتية لأن وجودها ذاته كدولة مستقلة يساعد على تحويل أو تغيير موقف روسيا. وهكذا، فإن روسيا بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية أوراسية، فأوكرانيا بملايينها الاثني و الخمسين ومواردها الكبيرة ووجودها على البحر الأسود، ومرور خطوط الطاقة فيها، فاستعادتها تعني بشكل أتوماتيكي استعادة ثروات هائلة ويجعل من روسيا دولة إمبراطورية قوية، ممتدة عبر أوروبا وآسيا. وكذلك، فإن فقدان أوكرانيا لاستقلالها سوف يترك تأثيرات كبيرة على أوروبا الوسطى، دافعا بخطوط المواجهة بعيدا عن موسكو التي تبعد فقط 300 كيلو متر عن اوكرانيا، هذا الموقع الاستثنائي لأوكرانيا جعلها في حالة عدم استقرار سياسي وأمني منذ انهيار الاتحاد السوفيتي بسبب الصراع الروسي الغربي. وبالرغم من صغر حجم (مساحة) أذربيجان وضآلة عدد سكانها، فإنها تعتبر، بما تملكه من مصادر طاقة كبيرة، حساسة جيوبوليتياً. فهي سداة الزجاجة الحاوية على ثروات حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى والتي يمكن أن تصبح لا قيمة لها إذا أصبحت أذربيجان خاضعة كلياً لسيطرة موسكو. يمكن أيضا أن يتم إخضاع الموارد النفطية الهامة جداً في أذربيجان للسيطرة الروسية. وإن أذربيجان المستقلة والمرتبطة بالأسواق الغربية بأنابيب نقل النفط التي لا تمر عبر أرض يسيطر عليها الروس، تصبح أيضا صلة وصل رئيسة بين الاقتصادات المتقدمة والمستهلكة للطاقة من ناحية وبين الجمهوريات الآسيوية الوسطى الغنية بالطاقة من ناحية ثانية.

في منتصف الشهر السابع من عام 2009، أبرمت اتفاقية في العاصمة التركية أنقرة تمهد الطريق أمام إقامة مشروع خط أنابيب غاز ضخ (نابوكو) لنقل الغاز من وسط اسيا الى اوربا. بدأت فكرة المشروع عام 2002 مع بداية هذا القرن، واتخذت أول خطوة عملية فيه في بداية عام 2002 حينما وقع بروتوكول للاشتراك في المشروع بين كونسورتيوم من شركة (أو إم في جاز) النمساوية و(بوتاش) التركية و(إم أو إل) المجرية و(ترانس جاز) الرومانية و(بلغار جاز) البلغارية، والهدف الرئيسي من هذا المشروع هو ربط احتياطات الغاز في آسيا الوسطى عبر بحر قزوين بأوروبا من خلال خط أنابيب يعبر بحر قزوين إلى أذربيجان ثم إلى النمسا، دون المرور بأراضي دولة روسيا،

وقفت روسيا بسبب ازمتها الاقتصادية مكتوفة الايدي في الحرب ضد صربيا والعراق وأفغانستان، متخلفة عن مناطق كانت تعتبرها ذو اهمية كبيرة عسكريا واقتصاديا ايام الاتحاد السوفيتي.

وكانت روسيا تعيش منذ صيف عام 1998 أزمة اقتصادية وسياسية عميقة مع تراجع سعر صرف الروبل، وتزايد عدد الفقراء، وانهايار القدرات الصناعية وفقدان السكان ثقتهم بالرئيس بوريس يلتسين. وفي هذه الظروف اختار يلتسين بوتين خليفة له، وعينه في أغسطس/آب عام 1999 رئيسا للوزراء.

في البداية لم ير أحد مستقبلا سياسيا لبوتين الذي كان شخصية غير معروفة وبدون شعبية تذكر، ومن اللافت أنه كان خامس رئيس حكومة خلال 18 شهرا. حيث قال غينادي سيليزنيوف رئيس مجلس الدوما آنذاك "إذا أعلن يلتسين شخصا ما خليفة له، فذلك يعني أنه يقضي على المستقبل السياسي لهذا الشخص، لقد حصل ذلك مرات عديدة".

وجاء تعيين بوتين رئيسا للوزراء بالتزامن مع توغل مسلحين شيشان في أراضي داغستان. ورد بوتين على هذه التحديات بحزم بالغ إذ أطلق عملية عسكرية في الشيشان التي كانت تتمتع باستقلال شبه كامل منذ الحرب الشيشانية الأولى (1994-1996) ونال رئيس الوزراء بفضل موقفه هذا تأييدا شعبيا متزايدا، إذ كان 31% فقط من المواطنين الروس يؤيدون خطوات بوتين في أغسطس/آب عام 1999، لكن عدد مؤيديه ازداد بحلول يناير/كانون الثاني عام 2000 إلى 84%.

حقق بوتين في مهمته في الشيشان نجاحا باهرا بعد 15 عاماً على بدئها، والتي لم يعتمد فيها فقط على القوة العسكرية، بل أيضا على مهاراته الدبلوماسية وعلى قدرته على بناء علاقات طيبة مع النخبة المحلية. وهو لم يتمكن من استعادة السيطرة على الجمهورية المتمردة فحسب، بل وساهم في إعمارها واستعادة الاستقرار الأمني وإطلاق عملية النمو الاقتصادي المستدام حيث تشكل الان اقل المناطق فقرا في روسيا.

أعلن بوريس يلتسين تخليه عن السلطة في الرسالة الرئاسية التقليدية إلى الشعب بمناسبة حلول سنة 2000 الجديدة. وأصبح بوتين قائما بأعمال الرئيس ومرشحا بارزا في الانتخابات الرئاسية المبكرة.

خاض بوتين الانتخابات الرئاسية ضد كتلة شكلها السياسيون المخضرمون مثل يفغيني بريماكوف ويوري لوجكوف وشايمييف، بدعم من الأوليغارشي ميخائيل خودوركوفسكي.

قام بوتين بسلسلة من الاصلاحات الاقتصادية كان من اولى نتائجها الاطاحة بحلفائه، ومن أشهر هؤلاء كان الملياردير ميخائيل خودوركوفسكي الذي قضى 10 سنوات في السجن بعد إدانته بالعديد من الجرائم الاقتصادية، وايضا بوريس بيريزوفسكي الذي توفي في عام 2013 في المنفى ببريطانيا بعد أن هرب من روسيا في عام 2003، حيث وجهت إليه تهمة جنائية كثيرة وتمكن بوتين خلال فترة قصيرة من إعادة بناء منظومة الإدارة وتعزيز مؤسسات السلطة المركزية والمحلية وتشكيل فريق من المدراء الفعالين. وغير وجه الحياة السياسية في البلاد، وذلك بعد تشكيل حزب "روسيا الموحدة" الحاكم، وظهور أحزاب قوية جديدة، وتراجع حاد لشعبية الأحزاب الليبرالية القديمة. ومنذ سنوات تسيطر على الدوما (مجلس النواب) بأكمله 4 أحزاب فقط، هي "روسيا الموحدة" والحزب الشيوعي والحزب

الليبيرالي -الديمقراطي بقيادة فلاديمير جيرينوفسكي وحزب "روسيا العادلة" اليساري بزعامة سيرغي ميرونوف.

وفاز بوتين في الانتخابات ونال 71.3% من أصوات الناخبين. تجدر الإشارة إلى أن الدستور الروسي يمنع الرئيس من الترشح بعد قضائه ولايتين رئاسيتين متتاليتين. ولذلك بعد انتهاء ولايته الرئاسية الثانية، انتقل بوتين للعمل في منصب رئيس الوزراء، فيما تولى دميتري مدفيديف منصب الرئاسة. وركز بوتين في الفترة 2008-2012 على المسائل الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى إصلاح الحكومة والمؤسسات المرتبطة بها. وتجاوزت البلاد خلال هذه الفترة الأزمة الاقتصادية عامي 2008 و2009 بسبب تلك الإصلاحات وارتفاع أسعار النفط، ومن أهم تلك الإصلاحات هو تقديم الدعم لشركة غاز بروم الروسية التي تسيطر الحكومة الروسية على 51% من أسهمها والتي تقوم ب توريد 32% من حاجة الاتحاد الأوروبي من الغاز، حيث قامت شركة غاز بروم عام 2009 بشراء الغاز من تركمانستان التي تنتج حوالي 80مليار متر مكعب من الغاز سنويا بالإضافة إلى شرائها غاز اندريجان مما جعل خط نابكودون مصادر حقيقية للغاز.

مثل خطاب بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن في عام 2007 م نقطة تحول استراتيجية في الموقف الروسي، عندما انتقد الأحادية القطبية واعتبرها تدمير للعالم وللسيد الوحيد، علما بأنه كان خلال ولايته الرئاسية الأولى ينطلق من ضرورة وجود تحالف بين روسيا والغرب. وجاء تعديل موقفه على خلفية التدخل الأمريكي في العراق، والدعم الغربي لما عرف بـ "الثورة البرتغالية" في أوكرانيا، والانتقادات التي وجهها الغرب بشأن قضية خودوركوفسكي، والتطورات الأخرى في السياسة الداخلية لروسيا.

بدأت أولى الترجمات العملية لهذا التوجه الروسي الجديد في ردة الفعل الروسية ف2008 ضد الهجمات الجورجية على أوسيتيا وابخازيا، والتي ترك فيها الغرب وحلف الأطلسي جورجيا وحيدة في مواجهة روسيا، وعلى المستوى السياسي كان الاعلان الرسمي عن تأسيس نظام ثنائي القطبية في قمة البريكس في حزيران 2009 والذي كان يعكس في الاصل رغبة بالتححرر من الهيمنة الأمريكية أكثر منة تشكيل لقطب عالمي جديد.

يعكس وصف وزير الخارجية الأمريكي الاحتلال الروسي للقرم (بالعمل العدائي المحير) التخبط الأمريكي والنقلة غير المتوقعة من قبل أمريكا والغرب، وكان الاعتراض الأوروبي على العقوبات الأمريكية على روسيا بسبب تضرر مصالحها من تلك العقوبات أولى مظاهر التخبط الأمريكي في مواجهة روسيا والتي كان يعتمد بشكل دائم على التنسيق مع أوروبا في كل خطوة تجاه روسيا.

يأتي التدخل العسكري الروسي في سوريا في 2015 ضمن هذا السياق الممتد من وصول بوتين إلى السلطة إلى 2013 حيث جنبه حليفة الإيراني مصير القوات السوفيتية في أفغانستان، هذا التحالف الذي قال برجنسكي عن امكانية تشكله عند تسلم بريماكوف لوزارة الخارجية الروسية في عهد يلتسن والمعروف بدعوته لتحالف مع إيران والصين، ان أمريكا ليست غبية بما يكفي لسماع بإقامة هكذا تحالف.

وجدت تركيا في انزياحها باتجاه المحور الإيراني الروسي فرصة للحفاظ على دورها الاقليمي، بعد ان تلقت رسالة واضحة من الاتحاد الأوروبي بأنه غير مرغوب فيها، وبعد احساسها بتخلي أمريكا عنها بعد اسقاط الطائرة الروسية ودعم الأكراد في شمال سورية، وخصوصا بعد الانقلاب الفاشل في 15 يوليو 2016 والذي وجهت فيه أصابع الاتهام لفتح الله كولن الموجود في الولايات المتحدة، وكان من أبرز نتائج هذا التقارب الروسي توقيع اتفاقية لمد انبوب غاز عبر تركيا لتوريد غاز اسيا الوسطى إلى أوروبا والتوقيع على اتفاقية لتزويد تركيا بمنظومة اس 400 لأول مرة في التاريخ تشتري فيه تركيا سلاحا استراتيجيا من روسيا بعد ان كانت تعتمد بالكامل على الغرب في هذا المجال، وكذلك التنسيق في القضية السورية، ليرسم بذلك بوتين بنار والتحالفات خط يمتد من أوكرانيا إلى سوريا تؤمن به روسيا السيطرة الكاملة على مناطق انتاج الغاز وطرق إمداده إلى أوروبا، وتقضي بذلك على إمكانية تحييدها.

تعكس تصريحات المسؤولين الاتراك والروس والاييرانيين مؤخرا حجم الخلافات مع الولايات المتحدة, فمدفيد يرى بأن العلاقات الروسية الامريكية هي الاسوأ منذ عهد خروتشوف هذا التصريح لا يعكس فقط سوء العلاقات بين الطرفين وانما الهوية الروسية التي بات المسؤولين الروس يرون روسيا بها, وصرح اردوغان ردا على محاكمة امريكا لتاجر تركي بسبب تعامله مع ايران بان امريكا ليست العالم , وكذلك رفض الجنرال سليمانى الاطلاع على محتوى رسالة امريكية عبر وسيط, وهذا التحالف وبسبب العلاقات الاثنية والدينية والتاريخية والاقتصادية مع جمهوريات آسيا الوسطى بإمكانه ازالة الخطر الامريكي من تلك المنطقة نهائيا.

هذا التمدد الروسي لم يكن ناجما فقط عن التحسن في الوضع الاقتصادي والعسكري الروسي , وانما ايضا بسبب ضعف الرغبة الامريكية في التدخل العسكري بسبب عدم وجود تأييد داخلي امريكي , هذا العامل الذي حذر برجنسكي من تأثيره على الهيمنة الامريكية على العالم , وهذا ما ظهر واضحا في الحملة الانتخابية لترامب بتركيزه على سياسة امريكا اولا والتي كانت سبب في وصوله لسلطة. لا يمكن لأي دولة في المدى القريب ان تصل الى مستوى امريكا من العالمية, او حتى لتحالفات, سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري, انما نحن اما نشوء دول وتحالفات اقليمية قادرة على حماية مصالحها ضمن محيطها الحيوي سوف يؤدي تدريجيا لإضعاف الهيمنة الامريكية على العالم, والتي سوف يكون من نتائجها القوية بحسب رأي صموئيل هنتنكوتون وبرجنسكي والبروفسور جيمس يورك الفوضى على مستوى العالم فنحن نعيش الان بداية عصر ما بعد الهيمنة الامريكية المطلقة.

موسكو وواشنطن: هل بدأ اهتزاز القطب الواحد الأميركي للعالم؟

- محمد سيد رصاص - جريدة "الاتحاد"- الاثنين 18 كانون أول 2017

كانت ثورة أكتوبر 1917 الروسية حدثاً طبع القرن العشرين بطابعه في الضد والمع. أيضاً فإن انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه عام 1991 بعد قليل من هزيمة موسكو أمام واشنطن قد حددا معالم ومسار القرن الجديد، الذي كانت من أهم ملامحه تحول الولايات المتحدة الأميركية إلى القطب الواحد للعالم في مرحلة ما بعد 1989. مارست واشنطن القطبية الأحادية للعالم في أحداث مفصلية: (حرب خليج 1991- حرب كوسوفو 1999- غزو أفغانستان 2001- غزو العراق 2003). مارست موسكو مع باريس وبرلين تعويقات للأميركان في الحدث العراقي منع واشنطن من استخدام مجلس الأمن منصة لتشريع الغزو، بخلاف ما كان عليه الحال في حرب 1991، ولكن ذلك لم يكن عائفاً حقيقياً للأميركان وسرعان ما عاد مجلس الأمن ليقوم بتشريع الاحتلال الأميركي للعراق في الشهر التالي لسقوط بغداد. في العقوبات ضد ايران بين عامي 2006 و2010 التي اتخذها مجلس الأمن بسبب برنامج طهران النووي لم يكن الكرملين معيقاً للبيت الأبيض.

عانت روسيا عقب الانهيار السوفياتي من فترة من الضعف لم تشهدها خلال قرون خمسة مضت، حيث تمدد الأميركيان إلى العديد من الجمهوريات السوفياتية السابقة، ومن ثم بدأت التصدعات في بناء الاتحاد الروسي ابتداءً من الحرب الشيشانية عام 1994. كانت الضربة الكبرى لموسكو في ابتعاد أوكرانيا منذ عام 2004 عن المدار الروسي باتجاه الغرب عبر "الثورة البرتغالية" وهو ماتزامن مع حدث مماثل في جورجيا. منذ تولي فلاديمير بوتين الرئاسة الروسية في أول يوم من عام 2000 من بوريس يلتسين كان واضحاً أن برنامجه هو وقف التشققات في البناء الروسي عبر انتهاء الحرب الشيشانية بوسائل كانت بالغة القسوة ثم الانتقال نحو "الحديقة الخلفية القديمة" في الجمهوريات السوفياتية السابقة قبل الولوج في النقطة الثالثة وهي: العالم.

بدأت معالم الاستيلاء الروسي في يوم 8/8/2008 مع الحرب الروسية- الجيورجية في عام 2009 وأوقف بوتين امدادات الغاز عن أوكرانيا، مع بؤادر انشقاقات في صف "الثورة البرتقالية"، قبل أن يصل عام 2010 رئيس موال لموسكو للرئاسة الأوكرانية عبر الانتخابات في هذه الفترة استطاعت موسكو أن تعيد نفوذها لجمهوريات سوفياتية سابقة وأن توازن النفوذ الأميركي بها (أذربيجان- تركمانستان- أوزبكستان- قرغيزيا) فيما ظلت كازاخستان وطاجكستان وأرمينيا وبيلاروسيا في حالة عدم الحيوان عن المدار الروسي، بينما انخرطت جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا- لاتفيا- أستونيا) في حلف الأطلسي. ظهرت بؤادر التحدي الروسي للأميركان عالمياً في حزيران 2009 مع تأسيس مجموعة دول البريكس: روسيا- الصين- الهند- البرازيل (انضمت جنوب افريقيا عام 2010) التي دعت إلى "عالم متعدد الأقطاب" في ظل نشوب الأزمة المالية- الاقتصادية البادئة في نيويورك منذ أيلول 2008، وفي ظل الفشل الأميركي في العراق. ولكن لم تبدأ المجابهة الروسية مع الأميركيكان سوى من خلال الأزمة السورية عبر الفيتو الروسي- الصيني المزدوج في مجلس الأمن يوم 4 تشرين أول 2011. كان الأميركيكان قبل يومين قد أنشأوا تنظيمًا معارضًا سوريا اسمه "المجلس الوطني السوري" بالتحالف مع تركية كان يراد منه أن يكون غطاءً محلياً لتدخل عسكري خارجي ينفذه أردوغان كما فعل مجلس مصطفى عبدالجليل عبر ساركوزي في ليبيا حتى تم اسقاط القذافي من باب العززية قبل شهرين. في نيسان 2012 قال لافروف لوفد من هيئة التنسيق السورية المعارضة زار موسكو: "ندافع عن موسكو في دمشق" يبدو أن الكرملين كان يرى يومذاك أن نجاح التحالف بين الأميركيكان و(الاخوان المسلمون) في المنطقة العربية سيكون جدول أعماله التالي عند مسلمي الاتحاد الروسي والجمهوريات الاسلامية السوفياتية السابقة. ترافق التقارب الروسي- الأميركي منذ اتفاق 7 أيار 2013 في موسكو بين كيري ولافروف مع تخلي واشنطن عن حلفها مع الاسلاميين الذين بدأوا كموجة بالتراجع والسقوط ابتداءً من انقلاب السيسي على مرسي في 3 يوليو 2013 وبدء تباعد أميركي- تركي مازالت مفاعيله قائمة، ومع تخلي واشنطن عن برنامج التغيير عبر "الربيع العربي". كان من مظاهر الأمر الأخير التخلي الأميركي عن المعارضة السورية المسلحة والغطاء الأميركي للدخول العسكري الروسي إلى سوريا منذ يوم 30 أيلول 2015.

لم تعد الأجواء الروسية- الأميركية في عام 2017 كما كانت في مرحلة ما بعد 7 أيار 2013: كان سقوط الموصل بيد داعش ببوم 10 حزيران 2014 قد عزز التقارب الأميركي- الروسي مع اقتناع واشنطن والأوروبيين بأولوية مكافحة الارهاب والاستقالة من مشروع "التغيير العربي". مع اقتراب داعش من الأقول بدأت تظهر التباينات والخلافات الأميركية- الروسية تجاه شرق أوسط ما بعد داعش: إدارة ترامب ترى (إيران أولاً) وتتجه نحو تشكيل تحالف دولي- اقليمي إما لاقتلاع النفوذ الإيراني الاقليمي أو لتجسيمه.

كل الضغط الأميركي والاسرائيلي منذ صيف 2017 على موسكو هو من أجل دفعها للمساهمة في ذلك ضد طهران عبر الساحة السورية. لم يستجب بوتين الذي يبدو أصبح، بعد المكاسب الروسية في سوريا، يرى نفسه قادراً على العمل بمعزل عن التنسيق مع واشنطن في الشرق الأوسط. لا يمكن قراءة مؤتمر قمة سوتشي الثلاثية بين بوتين وروحاني وأردوغان إلا بوصفه تعبيراً عن تشكيل تحالف دولي- اقليمي جديد وإذا قرأنا سوريا ماتعنيه (سوتشي) فإن طرح مؤتمر سوتشي كمسار سياسي لحل الأزمة السورية يعني انهيار التقاهم الأميركي- الروسي البادئ في 7 أيار 2013 بموسكو الذي أنتج مسار جنيف بدءاً من جنيف 2 عام 2014 و جنيف 3 عام 2016 وماتاهما من جنيفات لم يخف الأميركيكان معارضتهم لمؤتمر سوتشي، وكانت تصريحات ماتيس حول البقاء العسكري الأميركي في شرق الفرات السوري يعني اعلاناً عن اللاتقاهم الأميركي- الروسي حول سوريا، وبالتالي عن انهيار فرص التسوية السورية، وهو ما يبدو مترافقاً مع اللاتسوية في فلسطين التي يعينها قرار ترامب الأخير تجاه القدس، واللاتسوية في اليمن التي لو كانت قريبة تسويتها فإن الحوثيين ما كانوا ليقتلوا علي عبدالله صالح وماكان ليحصل تقارب الرياض وأبوظبي اللاحق مع (الاخوان المسلمون) في اليمن.

يدل السلوك الروسي في الشرق الأوسط، والذي يجب أن نقرأ في إطاره الاتفاقات الاقتصادية الكبرى الروسية مع مصر وتركيا، على أن هناك تزهراً في وضعية القطب الواحد الأميركي للعالم على الأقل في منطقة وصفها الجنرال ديغول بأنها "قلب العالم": الصين التي تمتد غرباً، عبر استئجار مرفأين في باكستان وميانمار ووصلهما بشبكات طرق وسكك حديد وأنابيب نفط وغاز عملاقة بالبر الصيني من أجل تقادي المرور الصيني بمضيق مالاقا حيث القواعد الأميركية عند ذلك المضيق الواصل بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي، تقول حركتها بأن هناك تزهراً في وضعية الأميركيان في آسيا، وبأن هناك اتجاهاً صينياً لتطويق الهند التي تظل ترى الولايات المتحدة حليفها الرئيسي وليس دول مجموعة البريكس. التقارير الصينية – الروسية، وتلك الروسية- الإيرانية، تدل على فشل واشنطن التي كانت تريد من تقاريرها مع موسكو أساساً إبعادها عن كل من بكين وطهران.

التكيف القانوني للاتفاقيات والمعاهدات المبرمة من الإدارات والأقاليم المحلية

في البداية لا بد من تعريف المعاهدات حسب قواعد القانون الدولي، فقواعد القانون الدولي العام تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية، كما تخاطب قواعد هذا القانون أيضاً "الأفراد مباشرة"، أو حكام الدول، وتعتبر المعاهدات الدولية من أهم مصادر القانون الدولي العام، فالدول والمنظمات الدولية هي فقط من يحق لها إبرام المعاهدات الدولية، وهذا الحق لا يعطى لغيرهما، وأيضاً "الدولة التي يحق لها إبرام المعاهدة يجب أن تكون كاملة السيادة على كامل أراضيها، فالمعاهدات هي أهم مظاهر هذه السيادة، وقد أكدت اتفاقية فيينا لعام 1969 على هذا الأمر، فاعتبرت المادة السادسة من هذه الاتفاقية، والمادة السادسة من اتفاقية فيينا لعام 1986 المتعلقة بالاتفاقيات التي توقعها الدول والمنظمات الدولية، أو المنظمات الدولية فيما بينها. ما سبق يؤكد أن القانون الدولي لم يعطي لأي ولاية في إتحاد فدرالي أي حق في إبرام المعاهدات والاتفاقيات والتوقيع عليها، باعتبار أن هذه الولايات لا تكتسب صفة الدولة كاملة السيادة بحسب قواعد القانون الدولي وهذا الرأي ثابت في القانون الدولي العام مع وجود بعض الاستثناءات عندما سمح دستور الإتحاد السوفييتي لعام 1977 لبعض الجمهوريات المكونة للإتحاد الفدرالي بحق إبرام المعاهدات، وذلك لأسباب سياسية ومن هذه الجمهوريات أوكرانية وروسيا البيضاء، وهناك بعض دساتير الدول الاتحادية نصت على عدم أهلية الولايات والمقاطعات المكونة للدولة الاتحادية لإبرام المعاهدات الدولية. ففي المادة الأولى، الفقرة العاشرة من دستور الولايات المتحدة الأمريكية نصت على : لا يجوز لأي ولاية أن تعقد أي معاهدة أو تدخل في حلف أو إتحاد...."، أما علاقة الكانتونات السويسرية بالحكومة المركزية فهي تنطوي على قدر كبير من اللامركزية، ولكن لا يشمل ذلك الشؤون الخارجية مثل عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية أو إرسال أو قبول الدبلوماسيين، والتمثيل في المؤتمرات، حيث يبقى ذلك من إختصاص الحكومة الاتحادية، وهنا تطرح الأسئلة حول مدى أهلية الأقاليم المحلية أو ما يسمى "الإدارات الذاتية" للقيام بإبرام الاتفاقيات الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الاتفاقيات أو العقود النفطية مع دول أو شركات تتبع لدول أجنبية؟..... إذا تم تطبيق مفهوم المعاهدات الدولية على هذه الاتفاقيات أو العقود تبين لنا أنها لا تدخل ضمن مفهوم المعاهدات الدولية، وإنما تمت بين أطراف تنزع نحو الانفصال عن حكومتها المركزية، بإستغلال النزاعات الحاصلة في بلدانها وفرض الأمر الواقع فنقوم بإبرام ما يسمى العقود الدولية مع شركات أجنبية تابعة لدول أخرى، وهذه العقود لا يمكن أن تقع ضمن نظام القواعد الدولية المتعارف عليها، ويمكن أن تتدرج هذه العقود ضمن قواعد القانون الدولي الخاص. يمكن أن نعطي أمثلة على هذا النوع من العقود ما حصل في إقليم كردستان العراق عندما قام هذا الإقليم بإبرام العقود النفطية مع شركات أجنبية وعلى الأخص الشركات الأمريكية <وكسون موبيل>، في مخالفة صريحة لنصوص الدستور العراقي الإتحادي، حيث أكدت المادة 111 من هذا الدستور على : أن النفط والغاز هو ملك للشعب العراقي في كل المحافظات والأقاليم

. وجاء في المادة 112 من نفس الدستور :1- تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة ، على أن توزع وادارتها بشكل منصف يؤمن التنمية المتوازية للمناطق المختلفة من البلاد، وينظم ذلك بقانون .

2- تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معا" برسم السياسات الإستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز . وهذه المواد السابقة من الدستور العراقي أوضحت بشكل لا لبس فيه عدم أحقية أي محافظة أو إقليم محلي إستخراج النفط أو الغاز وادارته دون التنسيق مع الحكومة المركزية، والأولى الآ يحق لهذا الإقليم إبرام عقود يشمل هذا النفط والغاز مع دول أو شركات أجنبية، وقد تثار أيضا مسألة طبيعة المسؤولية في حال نشوب نزاع بسبب إخلال أحد الأطراف بالتزاماته، وهذه العقود لا تحكمها قواعد القانون الدولي العام ، وإنما تخضع لقواعد القانون الدولي الخاص مما ينفى المسؤولية الدولية وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية على الأطراف الموقعة عليه، ويرى بعض الفقه الدولي أن هذه العقود أصبحت تأخذ في الآونة الأخيرة ببعض قواعد القانون الدولي العام، ومنها الإخذ بنظرية تغير الظروف، وبمقتضاها أصبح يجوز لأحد المتعاقدين الإعفاء من الإلتزام الناجم عن العقد أو تعديله أو إنهائه، لأنه لم يعد من مصلحته نتيجة لتغير الظروف. مما جعل الخارجية الأمريكية تقدم تحذيرها لشركات النفط الأمريكية ومنها شركة <اوكسون موبيل> بعدم المخاطرة القانونية والسياسية، بالتوقيع على عقود مع أي طرف في العراق دون إقرار إتفاق وطني مع حكومة بغداد في هذا الشأن. وإذا ما أردنا إسقاط التحليل السابق في هذه الدراسة على الواقع السوري، فهو قد يكون مشابها" لما يحصل في العراق ، و إن لم يكن أخطر بكثير، وخاصة بعد قيام ما يسمى "بالإدارة الذاتية" التي تشكلت إثر سيطرة "وحدات حماية الشعب الكردي" على المناطق الشرقية من البلاد بسبب ضعف الحكومة المركزية في هذه المناطق بإستغلال النزاع السوري لفرض سياسة الأمر الواقع بدعم أمريكي سافر، بغية السيطرة على مقدرات هذه المناطق التي تعتبر ذي أهمية إستراتيجية للدولة السورية وللشعب السوري ، و قيام المشرفين على هذه المناطق بعقد الإتفاقيات، أو إبرام العقود لنفطية مع شركات أجنبية او دول، وإقامة القواعد العسكرية لدول أجنبية مختلفة ، هدفه الأساسي فرض الأمر الواقع والتمكين من الانفصال دون أخذ رأي أغلبية الشعب السوري في هذا الأمر في ظروف طبيعة بعد التوصل لتسوية نهائية للأزمة السورية، وهذه التصرفات لا تجد مستند لها لافي أعراف أو فقه أو قواعد القانون الدولي العام.

- رحيل مناضلة -

في أوائل شهر كانون ثاني 2018 توفيت في كندا الدكتورة أسماء رشيد الفيصل بعيداً عن بلدها سورية ومدينتها حمص .

ولدت الدكتورة أسماء في مدينة حمص عام 1931 وتخرجت من كلية الطب بجامعة دمشق عام 1956. انتسبت للحزب الشيوعي السوري أثناء دراستها الجامعية، هي وأخوها يوسف وواصل حيث كانا يدرسان في كلية الصيدلة، ثم أرسلها الحزب للدراسة في (معهد الماركسية- اللينينية) بموسكو لمدة أربع سنوات. تزوجت من رياض الترك عام 1965 الذي كان سكرتيراً لمنطقة حمص للحزب ثم عضواً في المكتب السياسي للحزب بعد المؤتمر الثالث للحزب عام 1969 ثم الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي بعد المؤتمر الرابع عام 1973. انتخبت الدكتورة أسماء في عضوية قيادة اللجنة المنطقية للحزب في حمص بالسبعينيات حتى اعتقالها في شهر تشرين أول 1980 أثناء الحملة

العامّة على الحزب التي بدأت في السابع من الشهر المذكور والتي شملت قيادات وكوادر وأعضاء الحزب وكان من ضمنهم الأمين الأول للحزب الذي اعتقل بعدها بأسابيع في يوم 28 من الشهر المذكور. خرجت الدكتورة أسماء من السجن بعد عامين ونصف، وكانت مثال الأم في الاعتناء ببنيتها أثناء غياب الأب في المعتقل لثمانية عشر عاماً، ومثال للزوجة التي تعنتي بزوجها لماتم السماح بزيارته في المعتقل بعد عشر سنوات من التغيب لمرة واحدة كل سنة.

مازالت تذكرها مدينة حمص ومحافظتها في سيرتها الطيبة كطبيبة في المستشفى الوطني وفي الهلال الأحمر، كما يذكرها الشيوعيون وقيادات وأعضاء كافة القوى السياسية المعارضة الذين استضافت المئات منهم في بيتها أثناء زيارتهم للأمين الأول للحزب كمثال للكرم والطيبة.

الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي يعزي ذوي الفقيدة وكل المعارضة السورية.

خواطر بصدد مراجعات لمسيرة الحراك السوري المعارض

الدكتور جون نسطة

في بداية ما أسماه برنامج حزبنا بـ "الحراك الاجتماعي المعارض الواسع" في العام ٢٠١١ جرى لقاء ثقافي في برلين ضم عدداً كبيراً من الجالية العربية وبأغلبية فلسطينية، وجاء الكلام، بطبيعة الحال، حول موضوع الساعة، أعني الحراك السوري ضد نظام الاستبداد. وكانت معظم المداخلات تتضمن الكثير من الريبة والشك والتشكيك حيال ما يجري على الساحة السورية وتخوفات على القضية الفلسطينية ومصائر دعمها من قبل النظام السوري، الذي كان يدعي المقاومة والممانعة. في هذا الجو المحموم وقفت وأخذت الكلام مخاطباً الجمع قائلاً: (أنتم جميعاً تعرفون الشعب السوري الذي دافع منذ عشرات السنين عن القضايا العربية جميعها وفي الصدر منها القضية المركزية للعرب، قضية الشعب الفلسطيني، التي يعتبرها قضيتّه أيضاً، وقدم في سبيلها أعلى التضحيات. هذا الشعب يا إخوتي إن انتصر سيكون في طليعة القوى في الدفاع عن الشعب الفلسطيني وقضاياه العادلة، لأن أيضاً قضيتنا واحدة فنحن في سوريا نعاني منذ حرب الـ ٦٧ من احتلال جزء غالي من وطننا هو الجولان الحبيب. فأنا لا أرى بأي شكل من الأشكال سبباً في دواعي تخوفاتكم وشكوككم، بل العكس تماماً، وأتوقع دعمكم ومناصرتكم للسوريين المعارضين الذين نزلوا للشارع في مظاهرات سلمية، حرصاً منكم على قضيتكم وقضيتنا فلسطين، الأرض المقدسة).

بالواقع هذا الذي تكلمت به كان يعبر عن مشاعر أغلبية الشعب السوري، الذي خرج إلى الشوارع مطالباً بحقه بنيل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، واستلام مقادير حاضره ومستقبله، ليتابع مسيرته التاريخية في بناء دولة القانون والديموقراطية، ومواكبة قطار الحداثة والتقدم، على طريق تحرير اراضيه بكل الوسائل المشروعة، والتضامن مع أشقائه العرب وفي الطليعة شعبنا العربي في فلسطين كل فلسطين.

وتابعت أحداث الحراك السوري المعارض بكل عفويته وعدم وجود قيادة داخلية له، وعدم ظهور برنامج متكامل له، مع استخدام النظام كل الأساليب في القمع، وظهور معارضة أغلبها تعيش في الخارج سلمت أمور توجهاتها إلى بلدان عديدة عربية رجعية لا تؤمن بالديموقراطية ولا تتاصررها، وأجنبية لا ترغب

للشعب السوري نيل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وسعيه لتحرير أراضيه ومعاداة إسرائيل. وهذا الأمر شكل بذاته سرقة صارخة لقضية الحراك السوري المعارض من أيدي رجالاته المخلصين.

وكنتيجة لهذا الخطأ القاتل، بدأت الأمور تسير باتجاه ما كان يتخوف منه الكثيرون وما نبهت إليه شعارات هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي من مخاطر الطائفية واللجوء إلى العنف والتسليح وطلب أو الاستعانة بالتدخل الخارجي. وهذا الأمر شكل السرقة الثانية للحراك المعارض واختطاف مقاليد وبدء الثورة المضادة.

فبدلاً من أن تتوجه قيادات الحراك إلى مخاطبة الجماهير الشعبية العربية ومنظماتها الوطنية والقومية والتقدمية والتحررية وبعض الدول العربية، طالبة دعمها وتأييدها، بعد شرح وتوضيح أهدافها الوطنية التحررية الديمقراطية بدأت شعارات البعض تهاجم وتشتم هذه القوى، وتغازل إسرائيل حتى إن بعض أشخاصها مثل الدكتور كمال اللبواني ربما غيره كعهد المصري قاموا بزيارتها، دون أن تلقى هذه الأفعال المشينة أية إدانة وتجريح يذكر من قبل المعارضة الخارجية في (الائتلاف الوطني) وغيره.

وهناك أصوات كانت تتصح قوى المعارضة الخارجية بالتواصل مع روسيا وإيران في البدايات، لتطمينهم بأن انتصار المعارضة لا يعني معادتهم وعدم مراعاة مصالحهم، والوقوف مع الدول الرجعية والغربية ضدهم.

في عام 2011 كان برهان غليون في زيارتي ببיתי في ألمانية وصرح أكثر من مرة أمامي بأنه في حال الانتصار فإن أول عمل سيقوم به هو زيارة صداقة لإيران لأن إيران ليست عدوتنا على حسب ما قال في حينه.

إن القيادة الخارجية للمعارضة تخلت عن الالتصاق بشعبها وجماهيرها ومحيطها الشعبي العربي وألقت بجميع بيضها في سلة الخارج المعادي بطبيعته لأهداف الشعب السوري التي تدعي تمثيله وتتطلع لقياداته. بل راهنت، وربما لاتزال تراهن على التدخل الخارجي العسكري.

لقد بقيت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي تقول لسنوات طويلة شبه وحيدة بالحل السياسي التفاوضي للأزمة السورية. بعد استعصاء الحل العسكري واستحالته، بدأت قوى واقعيه في (الائتلاف الوطني) تميل إلى الاعتراف بالواقع وتتنقرب رويداً إلى الحوار مع هيئة التنسيق الوطنية، فكان لقاء باريس في شباط 2015 والأهم لقاء بروكسل في تموز 2015 بدعوة من الاتحاد الأوروبي والتوافق على الحل السياسي وإدانة الإرهاب لأول مرة في البيان المشترك بين الطرفين.

ثم جاء مؤتمر الرياض في نهاية العام 2015 وجاء في بيانه الختامي بأن الحل السياسي هو الحل الأفضل، وبعد هذا المؤتمر بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات في جنيف وبضغط نسبي من الجانب الروسي.

إن تلك المفاوضات، لا بل فشلها إلى حد بعيد، يعود من وجهة نظري إلى سبب واحد رئيس هو عدم توفر القناعة، لدى الطرفين، بأن لا أحد منهما قد انتصر أو سينتصر على الآخر. بل أنهما يتوهمان بالنصر العتيد. وكلا الطرفين يفرضان شروطاً على الآخر، شروط المنتصر، وهو ما يجعل من المستحيل نجاح لمفاوضات في ظل هذا الوهم المريب.

جاء قرار الرئيس الأميركي ترمب بشأن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس من تل أبيب، واعتراف الحكومة الأميركية بالتالي بالقدس كعاصمة للدولة اليهودية، ضربة موجعة لأصدقاء أميركا وحلفاؤها وعملاءها في المنطقة العربية وعرتهم أمام الشارع العربي الغاضب، وبيئت للجماهير العربية بأن الإمبريالية الأميركية وإسرائيل هما أعداء العرب الحقيقيين، بعكس ما حاولت القوى الرجعية العربية ودولها، على مدى عدة عقود من السنين، إقناع الناس بأن عدونا الرئيس هي الدولة الإيرانية، وبأن إسرائيل هي حليفنا. لقد انقلب السحر على الساحر.

إن الخطوة الاميركية العدوانية والمخالفة للقوانين والقرارات الدولية، يمكن وصفها بالغريبة أيضا، لأنها وحدت الشارع العربي لأول مرة منذ سنين طويلة، وأظهرت بأن الاصطفافات الحالية في العالم العربي ليست طبيعية ولا عقلانية وعلى الأغلب ليست دائمة. فهل نحن على أبواب تحالفات سياسية جديدة تعيد الامور إلى نصابها؟

تعريف "الاحتلال"

مقدمة: لما كان مصطلح الاحتلال يتداخل في بعض جوانبه مع الكثير من المصطلحات، ويشير التباسا عند الكثيرين، فكان لابد قبل الدخول في تعريف الاحتلال أعطاء لمحة عن هذه المصطلحات.

1- **الفتح** - هو إخضاع دولة لإقليم دولة أخرى كلاً أو بعضاً، بواسطة القوات المسلحة للدولة الفاتحة وضمه إلى إقليمها، ويكون الفتح بعد إنتهاء الأعمال الحربية، ويتم بإعلان من جانب الدولة الفاتحة، بضم الإقليم المفتوح، ويبلغ الإعلان لسا ئر الدول ، بالطرق الدبلوماسية، تمهيدا "لإعترافها بالضم صراحة" أو ضمنا"، ولكن الفتح قد أصبح غير مشروعاً "في عهد عصبة الأمم المتحدة وأيضا" في ميثاق الأمم المتحدة .

2- **السيادة الناقصة**: وهذا المصطلح ينطبق على الدول التي لا تتمتع بكافة إختصاصات الدولة الأساسية، وذلك بسبب تدخل دولة أجنبية في شؤونها، ومباشرة لبعض إختصاصاتها، فتصبح الدولة ذات السيادة الناقصة في حالة تبعية، أو خضوع للدولة أو الدول المتدخلة، غير أن الدول ذات السيادة الناقصة تتمتع بوصف الدولة، أي أنها ذات حقوق وواجبات يقرها القانون الدولي ، وإن كانت شخصيتها الدولية غير كاملة، وهي تختلف قانونا" عن المستعمرات لأن المستعمرات تعد جزءا" من إقليم الدولة المستعمرة، ولا تتمتع بأي كيان دولي، والسيادة الناقصة قد تأخذ عدة أشكال منها:

أ- **التبعية** - وهي رابطة بين دولتين، متبوعة وتابعة، وكانت تتم بموجب نص داخلي موقوت بزمان معين وتصبح الدولة التابعة في نهايته كاملة الإستقلال أوتلحق نهائيا" بالدولة المتبوعة. وكانت الدولة المتبوعة تتمتع بالإختصاص الخارجي، وتجعل الدولة التابعة خاضعة للمعاهدات السياسية، والإقتصادية التي تعقدتها، وتقرض عليها ضريبة سنوية، بحيث تسمح لها التصرف تحت رقابتها في الشؤون الداخلية ، كالتشريع والتجنيد وسك النقود والمواصلات .. الخ ، أمثلة على هذا النوع من التبعية {تبعية مصر للباب العالي بين عامي 1840 و1882، وتبعية صربيا ورومانيا والجبل الأسود للإمبراطورية العثمانية منذ معاهدة باريس عام 1856 حتى معاهدة برلين عام 1878}.

ب - **الحماية** - وهي علاقة قانونية تنتج عن معاهدة دولية تضع بمقتضاها دولة ضعيفة تسمى الدولة المحمية نفسها تحت حماية الدولة الحامية ، وتلتزم الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية مقابل حق الإشراف على الشؤون الخارجية للدولة المحمية و التدخل في إدارة إقليم تلك الدولة. والحماية قد تكون نتيجة للضغط أو الاحتلال العسكري المباشر من قبل الدولة الحامية، والأمثلة على الحماية الدولية {سان مارينو تخضع لحماية إيطاليا نتيجة لمعاهدة أبرمت بين الدولتين عام 1898، وإمارة موناكو تخضع لحماية فرنسا بموجب معاهدة 17 أيار عام 1948} ، وتنتهي الحماية بإنهاء الرابطة التي تجمع الدول الحامية والدول المحمية كما حصل بالنسبة لمصر سنة 1922 وتونس ومراكش ودول الهند الصينية لتصبح دولا" مستقلة.

ج - الإنتداب - على إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى قامت الدول المنتصرة في هذه الحرب بفرض نفوذها على الاقاليم التابعة لتركيا وألمانيا المهزومتين، حيث عمدت هذه الدول الى وضع صياغة قانونية لتبرير هذا الشكل من الإستعمار فظهر ما يسمى بنظام الإنتداب ونصت عليه المادة 22 من صك عصبة الأمم المتحدة حيث جاء في هذه المادة : "نظرا" لأن هذه البلاد مسكونة بشعوب غير أهل أن تحكم نفسها بنفسها في الظروف الحرجة التي يجتازها العالم، فإنه يجب وضعها تحت إشراف بعض الدول المتقدمة، التي يمكنها موقعها الجغرافي وتجاربها الإنتداب على تلك البلاد تحت رقابة المنظمة ، فقرر وجوب تقديم تقرير سنوي لمجلس العصبة، ويحيل مجلس العصبة هذا التقرير إلى لجنة خاصة تسمى لجنة الإنتدابات الدولية، وهي تقوم بدراسته وتبين المخالفات التي تكون قد ارتكبتها الدول المنتدبة وتشير بما تراه في هذا الصدد .

واعتبرت المادة الثانية والعشرون من صك العصبة أن الإقليم الواقع تحت الإنتداب يحتفظ بكيانه المنفصل ولا يعد جزءا" من الدولة المنتدبة، فلا يخضع لسياستها ، ولا يتجنس سكانه بجنسية تلك الدولة، إلا إذا اختاروها بمطلق إرادتهم، وبولادة الأمم المتحدة وميثاقها عام 1945 انتهت أنظمة الإنتداب، إما بمنح الدول المنتدب عليها الإستقلال بعد كفاح طويل، أو بوضع الأقاليم المنتدبة تحت نظام الوصاية عملا" من المادة 78 من ميثاق الأمم المتحدة.

د - الوصاية: قام الحلفاء ببحث مصير الأقاليم التي كانت موضوعة تحت الإنتداب ، والأقاليم المنتزعة من دول المحور بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، فوضع الحلفاء للأقاليم الموضوعه تحت الإنتداب نظام الوصاية، ووضعوا الأقاليم الأخرى تحت ما يسمى نظام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

و- الإرتباط بمعاهدات غير متكافئة: ويتجلى ذلك في إرتباط دولة من الدول بمعاهدة مع دولة أخرى، أقوى نفوذا" بحيث تصبح الدولة الأولى في وضع سياسي وقانوني، يؤدي إلى حرمانها من بعض مظاهر سيادتها، الخارجية ، أو إختصاصها الداخلي لصالح الدولة الأقوى. وأمثلة عن ذلك { هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى عبر معاهدة فرساي وفي الحرب العالمية الثانية، وتوقيعها معاهدة إستسلام ، تقبل فيها مكرهه بشروط تحد من سيادتها } .

ك - الخضوع للنفوذ: هو خضوع دولة من الدول للنفوذ السياسي، أو الإقتصادي لدولة أقوى منها ، مما يجعلها تابعة لهذه الدولة، فتكبل سيادتها بقيود ثقيلة، وهذا النوع من النفوذ منتشر كثيرا" في العلاقات الدولية فيما سبق والأُن { النفوذ الصريح للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف بلدان العالم من أمريكا اللاتينية إلى عالما العربي، وأيضا النفوذ الذي كان يفرضه الإتحاد السوفييتي السابق على البلدان التي تتبع حلف وارسو، و تدخله العسكري في تشيكوسلوفاكيا عام 1968 لمنع هذا البلد من الخروج عن خط سياسي اختطته ما يسمى دول المعسكر الإشتراكي في ذاك الحين}.

تعريف الاحتلال : يعرف الاحتلال بأنه الوضع الذي ينتج عن إحتلال جيش دولة ما ، الأراضي التي التي تتبع لدولة أخرى بالقوة العسكرية، وما ينتج عن ذلك من حرمانها الدولة التي تتعرض للإحتلال لسلطتها الشرعية للبلاد أو للمنطقة المحتلة منها، فتقوم الدولة الغازية المهيمنة على إدارة الأراضي المحتلة بدور السلطتين التشريعية والتنفيذية لضمان مصالحها الخاصة، وخلق أوضاع تمكنها من السيطرة على ثروات الدولة الموضوعه تحت الاحتلال ، وقد تضطر دولة الاحتلال أحيانا" من مراعاة بعض الحقوق الوطنية للأفراد وحقوق الملكية، ودائما" تعتمد دولة الاحتلال على القوة العسكرية والعداء لمواطني الدولة الواقعة تحت الاحتلال، وأمثلة عن الإحتلالات كثيرة منها { إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لفيتنام وكمبوديا، الإحتلال البريطاني والفرنسي لمعظم الأراضي العربية في القرن الماضي، والإحتلال الصهيوني لفلسطين في أربعينيات القرن الماضي والذي ما زال مستمرا" إلى الآن وتحوله إلى إحتلال إستيطاني وأمثلة كثيرة أخرى} ، ولا ينطبق هذ التعريف على الحالات التي تكون فيها

القوات العسكرية متمركزة فوق أرض محايدة أو صديقة، وهي حالات يستبدل فيها عنصر العداء بعنصر الرضا والقبول.

وقد مرت مراحل تاريخية حتى وصل مفهوم الاحتلال الى ما هو متعارف عليه الآن في القانون الدولي ، فكانت اول المعاهدات الدولية التي فرضت على أطرافها الحد الأدنى من الحقوق في المناطق المحتلة هي معاهدة لاهاي عام 1907 ، ومن ثم معاهدي جنيف 1929 وعام 1949، وتتص المادة 42 من لائحة لاهاي لعام 1907 على أنه "تعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو ، ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها". وجاء في المادة الثانية المشتركة من إتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 على "ان هذه الإتفاقيات تسري على أرض يتم إحتلالها أثناء عمليات عدائية دولية، كما تسري أيضا" على الحالات التي لا يواجه فيها إحتلال أرض دولة (ما) أي مقاومة مسلحة".

وينظم ميثاق الأمم المتحدة الاحتلال ويعتبر ان قانون الاحتلال واجب التطبيق ، سواء اعتبر شرعياً أم لا. وإعتبر فقه القانون الدولي أنه يجب توفر ثلاث عناصر لقيام الاحتلال الحربي

1- قيام حالة الحرب أو نزاع مسلح بين قوات دولتين أو أكثر

2- قيام حالة إحتلال فعلية تحتل فيها قوات مسلحة اجنبية أراضي دولة أخرى، وتضعها تحت سيطرتها وشل قدرتها على المقاومة وأسكات فاعليتها ، والإحتلال يظل وضع مؤقت غير دائم كونه مرحلة من مراحل الحرب ، في إنتظار نشوب القتال من جديد، أو إنهاء حالة الحرب والإسحاب من الأراضي المحتلة.

3- أن يكون الاحتلال مؤثراً: يجب أن تسيطر قوات الاحتلال على الأراضي التي غزتها ، ويوقف المقاومة المسلحة فيها، وتتمكن من حفظ الأمن والنظام في الأراضي المحتلة، وبالتالي عند توفر هذه الشروط الثلاث تسري أحكام قانون الإحتلال الحربي.

الاحتلال وتطبيق القانون الدولي : إعتبرت المادة السادسة من إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تعمل على حماية المدنيين وقت الحرب أن هذه الإتفاقية يوقف تطبيقها في الأراضي المحتلة بعد عام واحد من إنتهاء العمليات الحربية بوجه عام ، ومع ذلك تلتزم دولة الاحتلال باحكام المواد التالية من هذه الإتفاقية من 1 الى 12- م 27- م 29 الى 34 - م 47 - م 49 - م 51 - م 52 - م 53 - م 59 - م 61 الى المادة 77 - م 143- وذلك طوال مدة الاحتلال، ما دامت هذه الدولة تمارس وظائف الحكومة في الأراضي المحتلة. وأكدت المادة الثانية من معاهدة جنيف الثالثة لعام 1949 بشأن معاملة اسرى الحرب على أن " بنود هذه الإتفاقية تطبق في جميع حالات الإحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة ، حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة"، بالإضافة إلى الإتفاقيات السابقة هناك البرتوكول الإضافي الأول ، وقواعد القانون الدولي الإنساني العرفي.

مفارقات في إقليم الشرق الأوسط

يلفت النظر في الواقع الاقليمي مفارقات هي أمامنا واقعياً على الأرض:أصدقاء أميركا (السعودية- مصر- تركيا- قطر)في حالة خصام وصراع،بينما من يعلنون العداء لأميركا في حالة تقاهم.هناك مفارقات أبعد نجدها في حالتين:غزو واحتلال العراق من قبل الأميركيان عام2003كان بتفاهم أميركي- إيراني ضد إرادة أنقرة والرياض والقاهرة،وهو ماتكرر عام2015أثناء توقيع الاتفاق النووي الأميركي- الإيراني الذي تم بمعزل عن رضا الرياض ومجمل دول الخليج.هناك ظواهر تلفت

النظر: تأييد غربي للحوثيين أوصمت عنهم في اليمن، وهناك الكثير من المؤشرات على أن دخولهم صنعاء عام 2014 كان بتقاهم أميركي- إيراني في ذروة المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني بين واشنطن وطهران. هنا يلاحظ أن مشاريع الوسيط الدولي لليمن اسماعيل ولد الشيخ كلها تميل كحلول للأزمة لصالح الحوثيين، وكذلك تقارير المنظمات الدولية حول اليمن وهذا شيء معروف في أروقة الأمم المتحدة بنيويورك أنه لا يتم بمعزل عن إرادة واشنطن التي تريد دائماً منذ أيام علي عبدالله صالح أن يكون اليمن شوكة في الخاصرة السعودية، مثلما الآن تستخدم الولايات المتحدة الأميركية "يساري" حزب عبدالله أوجلان وفرعهم السوري ضد رجب أردوغان الذي بلده هي عضو في حلف الأطلسي. من يراقب تلفزيون bbc يلاحظ مدى تأييد الحوثيين ضد السعودية في تغطيته الإعلامية.

يبدو أن سكوت واشنطن منذ عام 1979 عن نشاط طهران التمديدي في المنطقة وخاصة بعد التسليم الأميركي للعراق إلى الإيرانيين لا يبتعد عن النظرة التي قالها كيسنجر عام 2007 عن ضرورة استثمار واشنطن الصراع الشيعي- السني (الذي تتبأ كيسنجر بأنه سيكون شبيهاً بحرب المئة عام التي جرت في أوروبا) لبناء الهيمنة الأميركية على المنطقة وإعادة صياغتها بما يناسب السيطرة والهيمنة الأميركية. هنا يجب أن لا ننسى منع عليها زائد تصريح السلاح الأميركي إلى دول ترتجف أمام التهديد الإيراني. هنا يجب أن لا ننسى منع واشنطن لشاه إيران من قمع ثورة الخميني 1978-1979 ثم استضافة الأخير في باريس التي تحولت إلى مركز قيادة للثورة الإيرانية لمدة أربعة أشهر حتى عودة الخميني بطائرة الخطوط الجوية الفرنسية لطهران في شباط 1979. لم تكن عين واشنطن آنذاك فقط على تقجير المنطقة من خلال الصاعق الشيعي عندما يتمدد في منطقة أغلبيتها سنة نظام شيعي أصولي وسيطر على بلدان ويثير سكان محليين بانتماجات ماقبل وطنية ويجعل الكثير من شيعة البلدان العربية وباكستان وأفغانستان موالين ويأتمرون بأمر (الولي الفقيه) وإنما أيضاً كان ذلك من أجل استخدام الإسلام بطبعته الشيعية وأيضاً السنية ضد الاتحاد السوفياتي وضد النظام الذي سيطر عليه الشيوعيون في أفغانستان عام 1978.

ليس الرضا الأميركي الضمني عن هيمنة الأحزاب الدينية الشيعية الموالية لإيران في بغداد ببعيد عن مثيل له يحصل في بيروت بعد حرب 2006 عندما نلاحظ كيف هناك رضا ضمني أميركي عن هيمنة (حزب الله) على الحكم اللبناني ولو مع الكثير من الكلام الأميركي المعاكس.

يراد من المفارقات المطروحة سابقاً، وهي وقائع facts يقول عنها علماء السياسة أنها بحرکتها التراكمية هي التي تشكل الحقيقة reality، الوصول إلى طرح أسئلة للتأمل: هل تستقيم هذه المفارقات مع وجود ما يسمى ب"المقاومة" و"الممانعة"؟... أم أن الشعارات الأخيرة لاتعدو كونها بروباغندا دعائية هي أقرب إلى قنابل دخانية للتغطية على الوقائع المعاكسة؟

الجمعة، ١٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٧ جريدة "الحياة"

في أن أميركا والغرب يهبطان بينما الصين وآسيا تصعدان؟

حازم صاغية

هل صحت أخيراً نبوءة ماو تسي تونغ من أن «رياح الشرق تغلب ريح الغرب»؟ هذا ما يجيب عنه بـ «نعم» جدعون راشمان في كتابه «تشریق- الحرب والسلام في القرن الآسيوي» (فينتيدج)، إذ يتناول

الموضوع الذي ربّما كان حاليًا أكثر مواضيع عالمنا سخونة، والذي هو بالتأكيد الأشدّ تأثيراً في مستقبل البشرية.

إنّه صعود الصين وآسيا مقابل هبوط الولايات المتّحدة والغرب. وراشمان ربّما كان ألمع كتّاب صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، وأحد أكثر المتابعين الغربيين لشؤون آسيا، خصوصاً الصين، التي يعتبر أنّ هذا القرن سيكون قرنها بالمعنى الذي كان فيه القرن العشرون قرناً غربيًا، أوروبياً فأمرِكياً.

من التاريخ نبدأ

الكاتب يبدأ بالتاريخ: فما كان يحصل في أوروبا على مدى قرون خمسة، تبدأ بالكشوفات الجغرافية التي انطلقت من البرتغال وإسبانيا، هو ما كان يرسم مصائر البشر في آسيا وأفريقيا والأميركيتين. ولئن ارتكز هذا التفوق الغربيّ على سيطرة اقتصادية وتقنيّة، بالتالي عسكريّة، فإنّ حربيين عالميّتين شرعنا تقوّضان ببطء هذه المكانة الأوروبيّة: في الحرب الأولى تنازع أوروبيّون وأوروبيّون كما تصدّعت الإمبراطوريّات العظمى في شرق القارّة ووسطها. لكنّ بعد الحرب الثانية، وخلال النصف الثاني من القرن الماضي، استنقلت الهند عن بريطانيا وأجلت فرنسا عن الهند الصينية والجزائر كما غادر الهولنديّون إندونيسيا قبل أن يغادر البرتغاليّون النصف الجنوبيّ من أفريقيا. إلا أنّ بروز الولايات المتّحدة بعد الحرب الثانية، وهي ابنة أوروبا وأكبر ثمارها، بصفتها القوّة الأولى في العالم، أطال زمن الهيمنة الغربيّة أو أعاق نهايتها أو موّه تلك النهاية، خصوصاً أنّ الاتحاد السوفياتيّ كان أيضاً قوّة أوروبيّة، أي غربيّة.

لكنّ على امتداد تلك التحوّلات، كانت تنكّش سيطرة الغرب على الاقتصاد الكونيّ في صورة متعاضمة. وفي الستينات بدأت موجة أولى من «التشريق» هبّت من اليابان ثمّ كوريا الجنوبيّة، وفي السبعينات راحت تايوان وسنغافورة وتايلندا، ثمّ ماليزيا، تتقدّم. بيد أنّ هذه الدول، بما فيها أهمّها، اليابان، بعدد سكّانها البالغ في التسعينات 120 مليوناً، ليست قادرة على قلب التوازنات الاقتصادية للعالم، وهذا فضلاً عن صلتها السياسيّة والاستراتيجيّة بالغرب الذي هو، بمعنى ما، صانعها في شكلها الحديث، وذلك منذ احتلّها الأميركيّون ووضعوا لها دستور الجنرال ماك آرثر بُعيد هزيمتها في الحرب الثانية.

أما مع الثمانينات، فبدأ الأمر يختلف بصعود الصين والهند، وكلّ منهما يزيد عدد سكّانها على البليون نسمة.

الاقتصادات الأكبر

لقد ظلّت الولايات المتّحدة، منذ سبعينات القرن التاسع عشر، صاحبة الاقتصاد الأكبر عالمياً، غير أنّ الخمسين سنة الماضية بدأت تسجّل تآكل هذه القوّة، وكان أوّل المنعطف الكبير انتقال التحوّلات الاقتصاديّة إلى الصين ابتداءً بـ1979، في ظلّ تولّي دينغ هشياو بنغ قيادتها والانعطاف بها عن الماويّة. وفي 2014 اعتبر صندوق النقد الدوليّ أنّ الاقتصاد الصيني، لا الأميركيّ، بات الأكبر عالمياً إذا ما قيس الأمر بالطاقة الشرائيّة. وبالقياس نفسه، وهو موضوع خلافيّ بين الاقتصاديّين، باتت ثلاثة من الاقتصادات الأربعة الأكبر في العالم آسيويّة: الصين أوّلاً والهند فاليابان ثالثاً ورابعاً، وبينها تتحسّر الولايات المتّحدة في الموقع الثاني.

فاذ انتقل الاقتصادان الصينيّ والهنديّ في الثمانينات إلى اعتماد استراتيجيّات رأسماليّة تركّز على تنمية التصدير، بعد الحقبتين الماويّة والنهرويّة-الأندريّة، بتنا أمام النقلة النوعيّة الجبّارة، بحيث انكشمت، ما بين 2001 و2010، حصّة الغرب في الاقتصاد العالميّ بنسبة العُشر، أي بما يفوق مجموع التراجع الذي حصل في الأربعين سنة السابقة على ذلك التاريخ. هكذا انطلقت السيرورة على النحو الآتي: في 1990 شكّل الاقتصاد الصينيّ 6 في المئة من الاقتصاد الأميركيّ، لكنّه صار في 2000 يشكّل 12 في المئة منه، وفي 2008 30 في المئة، وفي 2011 50 في المئة...

وتأتي الصين دوماً في المرتبة الأولى، لا سيّما في ظلّ تفوّقها على اليابان التي يضمّر ويشيخ عدد سكّانها فيما تُغرقها الديون، وعلى الهند التي لا يزال شوطها لتذليل الفقر أطول من الشوط الصيني. فقبل عشرين عاماً كانت الولايات المتّحدة السوق الأهمّ لمعظم الاقتصادات الآسيوية الكبرى، كما كانت استثمارات الشركات اليابانية أكبر الاستثمارات الأجنبية في جنوب شرقي آسيا. وتلك أيام ولّت، إذ الصين اليوم الشريك التجاريّ الأهمّ لكوريا الجنوبية واليابان وأستراليا ومعظم بلدان المنطقة تلك. وهي حالياً سوق التصدير الأكبر لـ 43 بلداً في العالم فيما الولايات المتّحدة سوق التصدير الأكبر لـ 32 بلداً فحسب. وأخيراً، وفي دراسة له، توقع «مجلس الاستخبارات الوطنيّ الأميركيّ»، الذي يشمل جميع الأجهزة الأمنية بما فيها «وكالة الاستخبارات المركزيّة» (سي آي أي)، أنه «في 2030، ستتجاوز آسيا الولايات المتّحدة وأوروبا مجتمعين في القوّة الكونيّة لجهة ارتكازها على النواتج المحليّة العامّة وحجم السكان والإنفاق العسكريّ والاستثمار التقنيّ» مأخوذةً معاً.

أثينا وإسبارطة

بيد أنّ الففزات المتتالية التي راحت الصين تحقّقها، مع اعتناقها للاقتصاد الرأسماليّ وانفتاحها على الخارج، لم تجعلها منافساً اقتصادياً للولايات المتّحدة فحسب، بل جعلتها أيضاً منافساً سياسياً واستراتيجياً. هكذا يتبدّى أنّ العالم بات أمام احتمال صدام كبير في آسيا—الباسيفيكيّ تتكرّر معه التجربة التي سبق للتاريخ أن استعرضها مراراً: قوّة ناشئة تطمح إلى إزاحة القوّة السائدة المنهكة، وقوّة سائدة تنوي الحدّ من صعود القوّة الناشئة. وبحسب المؤرّخ غراهام أليسون، فمنذ 1500، انتهت 12 من أصل 16 حالة كهذه بالحرب، وهو ما يستخدم في وصفه تعبير «فخّ ثوسايديدس»، حيث رأى المؤرّخ اليونانيّ القديم أنّ حرب أثينا وإسبارطة في القرن الخامس قبل الميلاد إنّما سبّبها خوف إسبارطة من صعود أثينا. وبدورها، لن يكون سهلاً على الولايات المتّحدة أن تتخلّى عن موقعها كقوّة آسيوية—باسيفيكية جيّارة، بعد انخراطها العميق والحاسم في تلك المنطقة إبان الحرب العالميّة الثانية، ثمّ خوضها حربي كوريا وفيتنام، فضلاً عن إبقائها حتّى اليوم 50 ألف جنديّ في اليابان. وهذا ما يدفع الصين لأنّ تسرّع تطوير قوتها البحريّة بحيث تتجاوز القوّة الأميركيّة التي لا تزال الأولى، فضلاً عن بناء القواعد العسكريّة في جزر لا يزال الكثير منها موضع تنازع وخلاف مع بلدان أخرى.

فالبحر، في آخر المطاف، سيكون المسرح المرجّح لأية مواجهة قد تطرأ بين الطرفين الصينيّ—الأميركيّ. ذاك أنّ الصينيين الذين يخوضون هناك سباق تسلّح ضار، يشاركونهم إيّاه معظم الدول الآسيوية على تفاوت في النسب، يدركون الأهمية الاستراتيجية الفائقة لمضيق ملقا: فتماماً كما تربط قناة باناما الساحل الشرقيّ للولايات المتّحدة بالباسيفيكيّ، يربط المضيق المذكور المحيطين الباسيفيكيّ والهنديّ، ويُعتبر سبيل الصين للتزوّد بإمدادات الطاقة من الشرق الأوسط وأفريقيا، علماً أنّ نقطة العطب الأبرز في الاقتصاد الصينيّ هي الاعتماد على واردات تصل عبر البحر، أهمّها النفط.

بيد أنّ التآزم الأميركيّ—الصينيّ هذا يتغذى على عنصرين أساسيين: فمع وصول شي جابينغ إلى زعامة الحزب الشيوعيّ والدولة الصينيين في 2012، تعاضمت النبرة القوميّة في خطاب الصين وسلوكها، وذلك تحت شعار «إعادة تجديد» القوّة الصينيّة. حصل هذا بعدما اتّسمت الحقبة السابقة بقدر من الانكفاء والميل التصالحيّ الذي يؤثر تأمين أجواء ملائمة وغير متوتّرة تحيط بقفزات الصين الاقتصاديّة، وهو ما أسماه الصينيون «الصعود السلميّ». وسلوك كهذا لا يُعدهم أصوله في الحساسيّة التاريخيّة للصينيين حيال الأجانب والمهانات التي أنزلوها ببلدهم كما بالهند واليابان. فوفقاً للأيديولوجيا الصينيّة السائدة، عانى البلد «قرناً من الإذلال» الغربيّ قبل أن «ينقذه» الحزب الشيوعيّ في 1949. وفي عموم آسيا، يتّضح عمق التعبير عن هذا الشعور في تغيير أسماء البلدان والمدن. ففي الهند، وابتداءً بـ 1995، أصبحت بومباي مومباي، وفي 1996 صارت مدراس شِناي، وفي 2001 انقلبت كلكتا إلى كولكاتا، ممّا يُفترض أنه استعادة لأسماء أصليّة سابقة على الحقبة الكولونياليّة. لا بل سبق أن غيّرت

أسماء بلدان فصارت بورما، في 1989، ميانمار، بعدما كانت سري لانكا السبّاقة في 1972 حين تخلّصت من اسم سيلان.

ضعف أوباما؟

لكنّ العنصر الثاني يطاول نفاط الاحتكاك الفعليّ بين الصين والولايات المتّحدة، وهو احتكاك جعلته رئاسة باراك أوباما (المولود في هونولولو والذي عاش أربع سنوات في إندونيسيا) أكثر حدّة. ذلك أنّ الأخير هو الذي أعطى الأولويّة في التركيز الأميركيّ لمنطقة آسيا-الباسيفيكيّ، مدفوعاً بالجاذبيّة الاقتصاديّة النامية هناك مقابل الشرق الأوسط الذي اعتبره متراجعاً على الأصعدة جميعاً، كما صنّفه حقلاً من الأزمات المعقّدة التي تعجز أميركا عن حلّها فيما تتهدّد طاقاتها بالاستنزاف. غير أنّ العمل على تجنّب التورّط في الشرق الأوسط لا يلغي احتمالات تورّط أكبر في آسيا-الباسيفيكيّ: فهناك الالتزام الأمنيّ الأميركيّ حيال اليابان التي تربطها خصومة بالصين موضوعها ملكيّة جزر غير مأهولة في بحر الصين الشرقيّ، يسمّيها الصينيون جزر سينكاكو، واليابانيّون جزر ديوايو. ولا يستبعد الكاتب أن يتحوّل هذا النزاع، في حال انفجاره، إلى ما كانته سرييفو في 1914 حين اغتيل فيها الأرشيدوق فرانز فرديناند. ثمّ إنّ الخلاف الصيني-اليابانيّ تغذيه ذاكرة الاحتلال والامتهان اليابانيّ للصين في الثلاثينات ثمّ في الحرب العالميّة الثانية، والتي لا تقلّ حملتها العدائيّة عن تلك التي تتصوّر في الذاكرة الصينيّة حيال الغرب. وهناك أيضاً مسألة تايوان التي يقدر البعض أنّ غزوها أحد استهدافات البناء العسكريّ للصين التي تشعّر أنّها لا تُستكمل كأمة ووطن من دونها. وأخيراً تبقى السيطرة على الشطر الغربيّ من الباسيفيكيّ أمراً حارّاً ومُلحّاً في بكين كما في واشنطن.

لكنّ الأوباميّة، من جهة أخرى، هي لحظة التآكل في القدرة الأميركيّة على التأثير في العالم تبعاً لتركز الثراء في آسيا على نحو متعاطم، أكثر ممّا تبعاً لأوباما وقيادته. فالأدقّ قوله بالتالي أنّ ضعف أوباما هو انعكاس لضعف أميركا المستجّد، بدل القول السائد من أنّ أوباما هو من أضعف أميركا. فبشكل مختلف عبّر دونالد ترامب عن استشعار هذا الضعف، لا سيّما حيال الصين التي واجهها، منذ البداية، بنبرة عدوانيّة، وإن لم ينتج عنها إلاّ الضجيج الذي يتلوه تراجع. لكنّ قبل فوز ترامب، كان بيرني ساندرز قد عبّر عن نزعة حمائيّة، تتمّ بدورها عن انقلاب الموازين الاقتصاديّة كونياً، وهي النزعة التي اضطرت أن تتبناها المرشحة هيلاري كلينتون في حملتها الانتخابيّة.

واليوم تبدو الصين المسؤول الأوّل عن حال الاقتصاد العالميّ وعن معالجة بؤر التوتّر التي قد ترتّب آثاراً اقتصاديّة ضارّة. فهي المدافع الأبرز عن حريّة التجارة، كما ظهر في قمة دافوس الأخيرة، وهي صاحبة المشروع المعروف بـ «الحزام والطريق»، حيث تعهّدت إنفاق عشرات بلايين الدولارات كاستثمارات في البنى التحتيّة للبلدان التي كان يعبرها «طريق الحرير» القديم، معيدة إنشاء الطرق التجاريّة القديمة بين الصين وجيرانها إلى الغرب، في آسيا الوسطى والجنوبيّة. وهي أيضاً الحريصة على نظافة البيئة والمؤيّد لاتفاقيّة باريس. وإلى هذا، فحين يصعد ترامب ضدّ كوريا الشماليّة، تتصرّف الصين بصفقتها الطرف العاقل الذي يمتصّ احتمالات الصدام الكارثيّ.

وحيال التنافر المتصاعد بين عملاق الأمم وعملاق اليوم، استطاعت الصين أن تحقّق مكاسب سياسيّة فعليّة، فضلاً عن المكاسب التجاريّة، مكرّسة تحالفاتها مع بلدان كباكستان، الخائفة من الهند، أو كمبوديا ذات المخاوف التقليديّة من فيتنام، وكذلك مع لاوس وكوريا الشماليّة، وكلّها بلدان مثقلة بالفقر، ولكنّ أيضاً متلعبية على حياض بعض الدول تجاه خلافها مع الولايات المتّحدة. ففي حالة تايلندا مثلاً، تستثمر بكين في انزعاج الغرب من انقلاب 2014 العسكريّ وتردّي حقوق الإنسان ممّا لا تعبره الصين أيّ اهتمام، والشيء نفسه يصحّ في الفيليبين التي قرّبها الرئيس دوتيرتي من بكين، على رغم العداء التقليديّ، وذلك ردّاً على استياء الدول الغربيّة من سجله في حقوق الإنسان. وفي حالة سنغافورة تخاطب الصين كونفوشيوسيّة وما تتضمنه من تحفّظات ثقافيّة وأخلاقيّة صارمة على القيم الليبراليّة الغربيّة

«المائعة». وعلى العموم، تستشعر هذه البلدان الحيادية بأن الولايات المتحدة، المترددة والمرتبكة، قد تكون أقل قدرة من الصين على حمايتها، فيما لو انفجرت بينهما أزمة كبرى ما.

ضعف الغرب

وتطول اللائحة التي يمكن إدراجها تحت عنوان ضعف الغرب والتي تصلح للتوظيف الصيني: فالتباعد الأميركي- الأوروبي في ظل ترامب يُضعف فكرة «الغرب» الموحد، لا سيما وقد ظهر هذا التنافر بعد أزمة 2008 المالية التي ضربت نموذجية الغرب كمرجع تقليد، فيما بدا التأثير الصيني بها محدوداً وعبيراً. وفي الشرق الأوسط، تحطمت الصياغة الغربية للمنطقة المذكورة بعد «الربيع العربي»، خصوصاً بعد «داعش»، بينما انكشفت محدودية القدرة الأميركية في سورية عام 2013، وهذا قبل أن يتدخل الروس في 2015 دعماً لنظام بشار الأسد المتداعي. وفي أفغانستان، وعلى رغم الجهود الحربية الكبيرة التي بذلتها الولايات المتحدة وحلف الأطلسي، لم يمكن القضاء على «طالبان» التي قد ينتهي الأمر بإقرارا بشرعيتها.

أما روسيا فجاء احتلالها شبه جزيرة القرم في 2014 ليشكل أول إلحاق ترابي يحصل عسكرياً في أوروبا ما بعد 1945. والأمر، هنا، لا يخلو من عنصر أيديولوجي: فبعد النظر إلى الغرب كنموذج مرتجى في سنوات ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، انفجرت على نحو موسّع الأفكار السلافية القديمة التي تؤكد الملامح الآسيوية للهوية الروسية، ابتداء بالميراث المونغولي وليس انتهاء بالعمق الجغرافي الآسيوي. وشيء مشابه حصل في تركيا في العقد الماضي. فالدولة التي انضمت إلى الناتو في 1951 لم تعد تملك الحماسة التي تدفعها إلى العمل لإتمام الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومع الجرعة الإسلامية المرتفعة التي يمثلها رجب طيب أردوغان، بات التنافر السياسي والإستراتيجي يتغذى على تنافر أيديولوجي أيضاً. حتى في أفريقيا، من إثيوبيا والسودان في الشرق إلى جنوب القارة، هناك ارتياح إلى النموذج الصيني الذي لا تفرض العلاقة به أية قيود في ما خص الفساد أو الالتزام بمعايير حقوق الإنسان.

كذلك أطلق التفاوض مع إيران حول «الملف النووي الإيراني» نشاط طهران التدخلية والتوسعية في بلدان مجاورة عدة على نحو يجافي نفوذ أميركا ومصالحها، فيما أساء ذلك الملف وتداعياته إلى علاقاتها بحلفاء وطبدين كإسرائيل أو بلدان الخليج، ممن تراجع ثقتهم بقابليتها للحماية، أو بقدرتها على توفيرها، فاتجهوا إلى عقد صلات، وتطوير أخرى، بقوى آسيوية كالصين وروسيا والهند وباكستان. وهي وجهة قد تنعكس مزيداً من الإضعاف للعلاقات الأميركية- الخليجية إذا ما قاد النفط الصخري في الولايات المتحدة إلى تقليل الاهتمام بنفط الشرق الأوسط.

وهذا كي لا نضيف التخبّط الترامبي في البيت الأبيض، أو الأزمة السياسية والاقتصادية الأوروبية التي تطرح أسئلة متزايدة حول شرعية الاتحاد الأوروبي، خصوصاً بعد استفتاء بريكزيت البريطاني وتعاضم الحركات الشعبوية والقومية على امتداد القارة.

وما لا شك فيه أنّ أوضاع الولايات المتحدة تبقى، على رغم كل شيء، أسلم وأمتن من أوضاع البلدان الأوروبية، إلا أنّ بعض اعتلالها عائد أيضاً إلى اعتلال حلفائها وإلى ضعفهم السياسي والإستراتيجي. ففي أوروبا كما في آسيا، تنكّش مساهمات الحلفاء المالية في الدفاع المشترك، وهو ما يفسر بعض الصراخ الترامبي في المطالبة برفع تلك المساهمات والتشكيك بجدوى الناتو، بينما تمارس دول كبرى كبريطانيا وفرنسا خفصاً متواصلاً لأحجام قوتها العسكرية.

لقد رتّب فشل التورط في أفغانستان، عبر الناتو، الكثير من التحفظات حول أي دور عسكري خارج القارة. لا بل حتى داخل القارة، يرنو الأوروبيون إلى الأميركيين بصفتهم الطرف القادر على ردع الروس، تكراراً منهم للتدخل الذي حسم حرب البوسنة في التسعينات. ولئن كانت ألمانيا لا تزال الحالة الأكثر صحية على الأصعدة جميعاً، فاللافت هو عزوفها، بسبب تجارب الماضي وعبره، عن الأدوار

الكبرى خارج حدودها، السياسيّة منها وخصوصاً العسكريّة. أمّا بلد أوروبيّ مركزيّ كإيطاليا، فتجعله أزمته الاقتصاديّة المتفاقمة خارج الحسابات جميعاً.

والشرق الأوسط، وفقاً لجدعون راشمان، لعب ويلعب دوراً ملحوظاً في إضعاف قوّة أميركا والغرب ممّا يُترجم تجرّواً صينيّاً عليهما. فبعد فشل حربي جورج دبليو بوش في العراق وأفغانستان، جاء «الربيع العربيّ» ليسجّل أنّ القوى الديمقراطيّة والحديثة التي راهن الغرب عليها هي الأضعف في مجتمعاتها: فلا وائل غنيم رمز الثورة الفعليّ في مصر، ولا محمّد البرادعي رئيس الجمهورية الثوريّة الجديدة. فضلاً عن صورة الضعف التي ألحقها بأوباما تخاذله أمام الأسد في سوريّة، تلاقي الخصمان الإسلاميّ والعسكريّ في مصر عند التشهير بالولايات المتّحدة لأسباب مختلفة. وكانت ثالثة الأثافي مقتل السفير الأميركيّ في ليبيا. لقد اندفع أوباما، ذو النزوع الآسيويّ، بكثير من التردّد إلى الشرق الأوسط، متأثراً أساساً بـ «الربيع العربيّ» والأفق الجديد الذي تراءى أنه يفتحه، كما بدبلوماسيّة جون كيري الذي حل محل هيلاري كلينتون في وزارة الخارجية، مراهنًا على حل النزاع الإسرائيليّ-الفلسطينيّ. بيد أنّ هذا التورط سريعاً ما ارتدّ إلى موقع دفاعيّ بحت محكوم ببند أوحده هو مكافحة الإرهاب الإسلاميّ.

ضعف الصين

لكنّ الصين تعاني، إلى ذلك، من نقاط ضعف هائلة قد تقطع عليها طريقها إلى القمّة، إن لم تؤدّ، وفقاً لأكثر النقاد تشككاً بتجربتها، إلى انهيار سلطتها المركزيّة نفسها. فهناك أساساً الفساد الذي تشاركها إيّاه الهند، ويحتمي بعضه بمقدمات في الثقافة القديمة والتراثيّة الموروثة. وبما أنّ التأثيرات السلبيّة للفساد أضحت تهدّد قيادتها الاقتصاديّة المعولم، نفذ زعيمها كشي حملة مضادّة استهدفت أكثر من مليون شخص متورط. وهناك طبعاً مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تعاضمت انتهاكها في السنوات القليلة الماضية، مع ما رافق، ويرافق، ذلك من تطوير لتقنيّات الحجب والضبط للتواصل الاجتماعيّ ممّا يخل بريادتها المأمولة للعصر ما بعد الصناعيّ. وهذا مع العلم أنّ إعادة هونغ كونغ إلى البرّ الصينيّ في 1997، بنزاتها «البريطانيّة» في الديمقراطيّة، يمنح الحركة الديمقراطيّة في الصين زخماً أكبر وقاعدة أوسع وأنشط وأشدّ خبرة. ويبقى أنّ نظام الصين غير الديمقراطيّ، على عكس مثيليه الهنديّ واليابانيّ، يضاعف دائماً الخشية من تحوّلها، في أيّ وقت يبدو ملائماً لذلك، إلى بلد أقلّ سلميّة وأكثر تهديداً لجوارها وللعالم. إلّا أنّ لا ديمقراطيّة ذاك النظام، وافتقاره إلى قيم كونيّة يتقبّلها الآخرون نموذجاً لهم، بالتالي اصطباغ سياساته الخارجيّة بقدر مدهش من الانتهازيّة، لم تحظ بما تستحقّه من هجاء الكاتب، وإن حظيت بإشارات تخلّت كتابه.

بيد أنّ أكثر ما ينبّه إلى ضعف الصين، وهذا ما يصعب إخفاؤه، هو علاقتها بذاك الجوار الآسيويّ. فهي، بسبب خليط من الأسباب الحدوديّة والتاريخيّة، تثير المخاوف في بلد كبير هو فيتنام (17 حرباً في التاريخ بينها وبين الصين)، وتقليديّاً وشعبياً في الفيليبين (على رغم توجّهات نظام دوتيرتي)، وكذلك في بلد كبير آخر على درجة بعيدة من الاستقرار الديمقراطيّ هو أستراليا، فيما تتخوف كوريا الجنوبيّة من علاقة بكين المتينة بكوريا الشماليّة. إلّا أنّ المشكلات الأكثر حدّة وخطورة تبقى مع البلدين الأقوى، أي اليابان والهند (التي خاضت مع الصين حرباً في 1962). وهؤلاء جميعاً لا يكتفون الخوف من تنامي القوّة العسكريّة الصينيّة. لا بل هناك نقاط قوّة قابلة أن تنقلب نقاط ضعف: ففي إندونيسيا مثلاً، وهي أيضاً تملك مخاوفها من بناء الصين للقواعد العسكريّة في الجزر، ثمّة أقلّيّة صينيّة ضخمة هي أشبه بلوبيّات مؤثرة لخدمة التقارب مع الصين. غير أنّ النزاع الإسلاميّ-الصينيّ في إندونيسيا، والذي أوّلت تصفية الحزب الشيوعيّ الإندونيسيّ أواسط السنينات كتعبير عنه، يجعل كل انحياز إلى الصين سبباً لتقجّر النزاع الأهليّ الضامر. والأمر نفسه يصحّ في بلد كماليزيا حيث العلاقات الأهليّة المالاويّة المسلمة-الصينيّة مشبعة بأسباب التوتر والمخاوف.

وعلى عكس الغرب، حيث يمكن الحديث عن «حطف» هو الناتو، وحيث الحوار دائر حول إقناع الولايات المتّحدة الترامميّة بضرورته، وحول رفع المساهمات الماليّة للحلفاء بهدف الإبقاء عليه، فالمؤكّد

أنّ التناقضات الآسيوية تجعل الكلام عن «حلف شرقي» أقرب إلى المستحيل. فالصين، قياساً بالاتفاقات الرسمية، لا تملك إلا حليفاً واحداً «كاملاً» هو كوريا الشمالية. وفي مقابل مطالبة الغربيين بأن تكون أميركا قوية، فإنّ قوة الصين ليست سوى مدعاة لخوف الشرقيين الآخرين. وهذا فضلاً عن عدم استقرار يضع الصين في جوار نزاعات، قد تتقلب نويّة، بين الهند وباكستان أو في ما خصّ كوريا الشمالية، وهو بالطبع ممّا يخلو منه العالم الغربي.

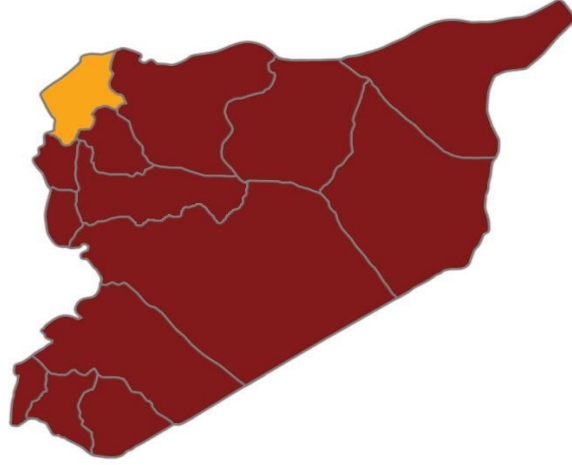
ضمانات السلام؟

والكاتب المنحاز إلى «التشريع» لا ينفى المصاعب الكبيرة في وجه الصين وآسيا، لكنّه يذكر بأنّ الصعود الأميركي نفسه ترافق مع حروب كالحرب الأهلية في الولايات المتحدة كلّت مئات آلاف القتلى، ومع مواجهات وخضات، حربية واقتصادية، لا حصر لها. وبالمعنى نفسه، تجاوزت الصين محنة ساحة تيان آن مين، كما تجاوزت الاقتصادات الآسيوية أزمة 1997 المالية ماضية في خطها الصاعد.

وفي النهاية قد تكون الضمانة الأقوى للسلام في منطقة آسيا-الباسيفيكي أنّ أية حرب أو أزمة كبرى بين بلدان الاقتصادات الأكبر في العالم إنّما تعني تدمير الاقتصاد العالمي برمته. وهذا فضلاً عن مصالح مشتركة كثيرة، بعضها اقتصادي وتجاريّ أمكن تحييدها عن السياسة، وبعضها بيئي، وبعضها الثالث يتصل بمكافحة التطرف النضالي الإسلامي. فليس محتملاً علينا أن يكون يوماً هذا تكراراً لما حصل في أتنا وإسبارطة قبل ستّة وعشرين قرناً. إلا أنّ عقلائية كهذه قد لا تشكل عاصماً راسخاً أمام الصعود القومي المتعدّد الأضلاع. فالزعماء الآسيويون الثلاثة الذين تولّوا السلطة في بلدانهم في الفترة نفسها، أي بين 2012 و2014: كشي جينبينغ، أمين عام الحزب الشيوعي الصيني، وشينزو أبي، رئيس حكومة اليابان، وناريندرا مودي، رئيس حكومة الهند، تجمع بينهم القومية المتشدّدة والإمعان في استنهاض تواريخ العداة ورموز النزاع مع البلدان الأخرى وإذلالها. وقد شهدت سنوات العهدين الأوبامين محاولات لإنشاء حلف مناهض للصين أفشلتها المبالغت القومية. فاليابانيون، مثلاً، في إصرارهم على روايتهم «البريئة» والمتاخرة عن الحرب العالمية الثانية، والمنكرة للفظاعات التي ارتكبوها، نفروا الكوريين الجنوبيين من ضحاياهم.

والحال أنّ شينزو أبي حفيد وتلميذ لنوبوسوكي كيشي، الذي أشرف على إدارة منشوريا المحتلّة في الحرب العالمية الثانية، ثمّ سجن ثلاث سنوات بعد الهزيمة اليابانية بصفته مجرم حرب (وإن أعاد لاحقاً ترميم صورته ليتولّى رئاسة الحكومة بين 1957 و1960). أمّا المناضل القومي الهندي ناريندرا مودي فكان رئيس حكومة ولاية غوجارات إيّان مذبحه 2002 التي حلّت بالمسلمين، وقد حالت مسؤوليته هذه دون حصوله على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة، الشيء الذي استمرّ حتى تولّيه رئاسة حكومة الهند في 2014.

وحالات كتلك ستبقى عرضة للتأمل في عهد دونالد ترامب الذي قد يفوق أوباما براعة في التعامل مع هذا الصنف من القادة، من غير أن يفوقه براعة في إنشاء الأحلاف وتفعيلها. وقد يقول واحدنا في ما خصّ مستقبل «التشريع»: من يعيش ير. لكنّ المؤكّد أنّه حتى لو صحت الصرخة الماوية من أنّ «ريح الشرق تهزم ريح الغرب»، فإنّ الشرق الذي قصده ماو ليس الصين والهند الرأسماليتين واللّتين، للأسف، تتنافسان على التوصل إلى أفضل العلاقات مع... إسرائيل!



زوروا صفحتنا على الفايسبوك للاطلاع و الاقتراحات على الرابط التالي

www.facebook.com/scppb.org

موقع الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي على الإنترنت:

www.scppb.org

موقع الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي على (الحوار المتمدن):

www.ahewar.org/m.asp?i=9135